الخطاب المريض

جراحة استئصالية لأفكار سرطانية

شريف محمد جابر





الخطاب المريض

جراحة استئصالية لأفكار سرطانية

شريف محمد جابر



المحتويات

سؤال العمل

أزمة الشعارات والمصطلحات

ثقافة العناوين

أمراض فتّاكة

العلاج

مقدمة عن الخطاب المريض

يعاني الخطاب الإسلامي المعاصر من أمراض فكرية خطيرة تفتك بعقول الشباب، وتعوّقهم عن التحرّك الواعي في الواقع الذي يعيشون فيه. وقد اجتاحت هذه الأمراض مساحة واسعة من الخطاب الإسلامي خلال العقود الأخيرة، واشتدّ أثرُها مع تسارع الأحداث الأخيرة في منطقتنا العربية تحديدًا؛ حيث تفاعل الخطاب الإسلامي بشكل كبير مع الأحداث السياسية الكبرى التي تمرّ بالمنطقة، وكان لهذا التفاعل الكثير من الجوانب المضيئة، بالإضافة إلى الكثير من الجوانب المظلمة، التي كانت نتيجة مؤسفة لخطاب يحمل في طيّاته ما يجعله عاملَ تأخير وهزيمة للأمة، لا عامل تقدّم وانتصار، فضلا عمّا جرّ إليه من أوضاع كارثيّة كانت الأمة بغنى عنها.

كنت على مدى سنوات طويلة أتابع هذا الخطاب، وأرى تأثيره الكارثيّ على قطاعات واسعة من الشباب المسلم، ينخرُ في عقولهم نخرًا، ويَحرِفُ تفكيرهم في مسارات مظلمة كئيبة.. وكنت أخوض نقاشات واسعة مع بعض الشباب، محاولا الكشف عن طبيعة هذا الداء وأسبابه وآثاره.

وقد ظهر لي أنّ هذا الخطاب الكارثيّ يحمل سماتٍ محدّدة تميّزه، تكاد تجتمع في كلّ من يمارسه على اختلاف التيّارات والمذاهب والأقطار. فشمّرت عن ساعد الجدّ، وحملتُ مبضع الطبيب أُعمِلُ في هذه العقول تشريحًا، سعيًا للكشف عن أصل هذا الداء، ليتولّد في ذهني بعد نقاشات كثيرة وقراءات مطوّلة ومتابعات حثيثة أنّ خطابًا سرطانيّا مريضًا يجتاحُ عقول الشباب ويفتك بها، وأنّه يحمل سمات محدّدة تميّزه، كان أبرزها:

- **الغرق في القضايا النظرية مع الانقطاع عن الواقع والممارسة والعمل.**
- **إعطاء حجم ضخم للشعارات والجدل الطويل حول الألفاظ والمصطلحات.**
- **تناول المسائل من سطوحها دون ممارسة التعمّق المطلوب لفهم قضايا الواقع.**
- **التبعيّة الفكرية والتحزّب، مع ضمور حرية التفكير والإبداع.**

- **الضحالة الثقافية وقلّة القراءة وما ينتج عن ذلك من ضيق للأفق.**

كان "سؤال العمل" أحد أبرز المعضلات الفكرية التي تجتاح أفكار الشباب، وكانت الشعارات والمصطلحات هي مدار جدلهم، والأحكام السطحية هي منطق حوارهم، والثقافة هي الممارسة الغائبة عن مجرى حياتهم!

لقد تأسّس هؤلاء الشباب على أدبيّات فكرية عرجاء، تُنظّرُ للتبعيّة العمياء، وتغتال الإبداع، وتخنق التفكير الحرّ في قوالب جامدة عليها ختمُ "الحزب" أو "التنظيم" أو "الجماعة"!

ومن ثمّ فلم يكن غريبًا أن ينفجر صندوق "باندورا" الذي صنعته تلك التيّارات بكل هذه الشرور المدمّرة، لتنتشر في كلّ زاوية من عقول الشباب، وتتكاثر كلّما كانت الأحداث الصعبة أكثر كثافة وأشدّ إيلامًا، ولتضع على الجروح ملحًا، وتطفئ كلّ مصباح يحاول تلمّس طريق الخروج من النفق المظلم الطويل!

ولمّا كان الأمر شديدًا كما وصفت، بذلتُ جهدي في السنوات الأخيرة لتناول هذا الخطاب المريض بالمعالجة والنقد والترشيد، على قدر ما يفتح الله لي بفضله وكرمه، فكانت هذه الفصول - بعد جمعها في كتاب واحد - جراحةً استئصالية لهذه الأفكار "السرطانية"، أرجو من الله أن تكون عونًا لكلّ حائر مسترشد عَرَكَتْهُ عاصفةُ الأفكار، وساءهُ ابتذالُ الشعارات، وآذتْهُ السطحيّةُ المستشرية.

وقد حرصتُ ألا أغرقَ في كتابي هذا في نقد النظريّات المسطورة، فناقشتُ أفكارًا منتشرة تحملُها آلاف مؤلّفة من العقول، وتمارس خطابها المريض بشكل يوميّ على مختلف المنابر، بل تصدر عن بعض قطاعاتها أعمالٌ كارثية رأينا خطورتها وآثارها التدميرية في ساحات عديدة كالثورة السورية على وجه التحديد وسائر الثورات عمومًا.

واجتهدتُ في عَنْوَنة موضوعات الكتاب وترتيبها لتكون متّسقة مع بعضها البعض، وليفضي بعضها إلى الآخر، فيَسْهُل على القارئ - من ثمّ - تصنيفها واستحضار قضاياها، كما اجتهدتُ في عدم التطويل والإطناب وفي تلخيص الأفكار وتيسيرها لتكون سهلة التناول والهضم، فما أمسّ حاجتنا اليوم لكتابات

تصل إلى القارئ العربي بأيسر الطرق، لا سيّما في ظلّ هذه الصراعات الفكرية الشرسة التي يموج فيها عالمنا العربي والإسلامي.

ورجائي في هذا الجهد الضئيل أن تبلغ رسالتي إلى الشباب المسلم المتعطّش للإجابة عن الكثير من أسئلة الواقع الراهن، والذي يواجه شتّى الأفكار، الطيّب منها والخبيث، فيعيش في صراع فكري وهو يحاول تمحيصها.

ولا أزعم أنّي أحطْتُ في كتابي هذا بكلّ ما يمكن أن يقال في الموضوع، وإنّما هو أداة تساعد الشباب في هذا الطريق الشائك، راجيًا من الله عزّوجلّ أن يفتح له القلوب وينير به البصائر، وأن يسخّر له العاملين لينقلوه إلى العقول والقلوب، فليس أنفع للمرء من أن يهديَ الله به الناس ويستعملَه في إصلاح أمورهم.

"اللهمَّ أَصلِحْ لي ديني الذي هو عصمةُ أمري. وأصلِحْ لي دنيايَ التي فيها معاشي. وأصلِحْ لي آخرتي التي فيها مَعادي. واجعلِ الحياةَ زيادةً لي في كلِّ خيرٍ. واجعلِ الموتَ راحةً لي من كلِّ شرٍّ"[1].

شريف محمد جابر

7 جمادى الآخرة 1436هـ

2015/03/27 م

عكا - فلسطين

[1] من دعاء النبيّ عليه الصلاة والسلام، صحيح مسلم.

سؤال العمل

"كلّ مسألة لا ينبني عليها عمل فالخوض فيها خوض فيما لم يدلّ على استحسانه دليلٌ شرعي، وأعني بالعمل عمل القلب وعمل الجوارح من حيث هو مطلوب شرعا. والدليل على ذلك استقراء الشريعة: فإنّا رأينا الشارع يُعرض عما لا يفيد عملا مكلّفا به".

الإمام الشاطبي رحمه الله - الموافقات

المثال والممارسة

المثال هو الصورة المتخيّلة التي يرسمها الخطاب الإسلامي لِما ينبغي أن يكون، والممارسة هي الصورة الحقيقية للأداء الواقعي للتنظيم أو الجماعة أو الحزب أو الفرد الذي يمارس هذا الخطاب. وتحدث الأزمة عندما يتنكّر الخطاب الإسلامي للممارسة الممكنة في ظلّ الواقع الذي يعيشه، ويحاول رسم صورة مثالية عن الواقع الذي يريده. ولنطرح مثالين يوضّحان المقصود:

عندما يتحدّث الخطاب الإسلامي[2] عن "الأمة الواحدة"، ويمارس نقده الضاري ضدّ أيّ تفريق على أساس قومي أو وطني، فإنّه يقدّم لنا نموذجا نظريّا تختفي فيه النعرات القومية الوطنية، وهذا جميل، ولكنه لا يخبرنا كيف يمكننا التخلّص من آثارها الواقعية.

يتجاهل هذا الخطاب أنّ هناك فرقًا هائلا بين "المبادئ" النظرية التي يقوم عليها الواقع الجاهلي، وبين الأشكال المادية التي ترسّبت عبر العقود بل القرون، وأنّها واقع قائم شئنا أم أبينا، اختلفنا مع أصوله النظرية أم اتفقنا، ومن ثمّ فيجب التعامل معها باعتبارها قائمة لا باعتبارها ستزول تلقائيّا بمجرّد استلامنا نحن لدفّة القيادة، فهذا حدث أسطوري لن يحدث إلا في خيالنا، وسنصطدم بآثار النظرية الجاهلية التي تراكمت عبر السنين في الواقع المادي، وعلينا أن نوجد آلية للتعامل الجادّ معها. وهنا تنشأ أزمة هذا الخطاب الذي يبدع في نقد النظرية وتفصيل مشكلاتها، ولكنه يفشل في التعاطي مع مخلّفاتها التي رسمتها في الواقع وحفرتها عميقا في مختلف المستويات: الفكري، الاجتماعي، السياسي والاقتصادي. يحدّثنا هذا الخطاب عمّا ينبغي أن يكون، ولكنّه لا يهتمّ إطلاقا إذا ما كان النموذج الذي ينظّر له قابلا للممارسة في ظلّ الواقع الراهن.

ويحدث الأمر نفسه عندما يحدّثنا الإسلامي عن "الدولة الإسلامية" التي يريدها، إذ "يأخذ راحته" في رسم مبادئها وقوانينها وآلياتها، اعتمادا على "النظرية السياسية الإسلامية" التي يتبنّاها ويستقي أصولها

---

[2] الخطاب المعاصر الذي نتناوله بالنقد هنا، وليس كل الخطاب الإسلامي.

من النصّ وممارسات النماذج الراشدة الأولى[3]، ولكنّه ينسى - أو يتناسى - أنّ هناك واقعًا مختلقًا لا يمكن تركيب التّرس الذي صمّمه في "مثاله" عليه، ذلك أن نظام هذا الواقع ومساره وتضاريسه تحتوي على عناصر "مقاومة" تمنع تلك النظرية من العيش كنموذج واقعي، وتوجب مراعاتها وإعداد ما يتولّى أمرها كي لا يحدث الفساد، ومهمّة السياسي المسلم هي تجنّب الفساد وتوخّي الصلاح، والفساد ليس مجرّد فساد النظرية من الناحية الشرعية أو الأخلاقية، وإنّما هو فساد واقع الناس ومعايشهم أيضًا؛ كالفشل الإداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي بل والتكنولوجي والحضاري. رحم الله أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها إذ وصفت أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأنه: "كان أحوذيّا، نسيج وحده، **قد أعدّ للأمور أقرانها**".

الموقف الفكري والموقف السياسي

هناك أزمة فكرية تسبّب الكثير من الجدل داخل صفوف التيار الإسلامي وهي الخلط بين مقام "الموقف السياسي"، ومقام "الموقف الفكري"، فهُما – رغم ارتباطهما – بُعدان مختلفان في طريقة التعاطي.

فالموقف السياسي الإسلامي هو الذي يضع نصب عينيه الإجابة على أسئلة مثل: ماذا عليّ أن أفعل تجاه الأحداث؟ كيف أقوم بالتحرّك لتغيير الواقع الموجود وصولا إلى ما أنشده من أوضاع؟ ما هي آليات ذلك؟ كيف ومتى أستخدمها؟ متى أقف ومتى أتحرّك؟

أما الموقف الفكري الإسلامي فهو الذي يحلّل الأحداث بناء على الرؤية الإسلامية؛ أسبابها ونتائجها وآثارها في المجتمع، وما هو الوضع "المعياري" الذي نريده مقابل الأوضاع الحالية التي نريد تغييرها؟ وما هي الأسس الفكرية لعملية التغيير والنهوض؟ إلى آخر هذه الأسئلة ذات الطابع التنظيري التأصيليّ، المهموم بالنظرية والأصل، لا بالحركة الآنية والموقف من الأحداث.

---

[3] بغضّ النظر عن سوء فهم تلك النصوص والنماذج.

ففي الوقت الذي يتّخذ "عمرو" موقفا سياسيا في أزمة ما، مبنيّا على الاختيار الأصلح للدين والأمة، يمتنع "زيد" عن اتخاذ الموقف، ويصبّ جهده في التحليل الفكري لأسباب الأزمة، وما الذي كان ينبغي أن يتحقّق وفقا للمعيار الشرعي.

وأما ارتباط الموقفين فهو أنّ عَمْرًا قد يفتقد للمعيار الشرعي والأساس الفكري، فلا يملك بذلك "بوصلة" تحدّد أهداف تحرّكه السياسي، وبذلك لا تثمر مواقفه السياسية أبدا؛ لأنها مقطوعة عن الأهداف والمحدّدات الواضحة، سواء كانت أهدافًا مرحلية أو استراتيجية. وإنّ زيدا لو اقتصر على اتخاذ الموقف الفكري "النظري" دون إيجاد "حركة" تقوم بتنفيذ خطوات مرحلية للوصول إلى "المعيار" الذي يريده، فسوف يظلّ جهده بعيدا عن الواقع؛ لأنّ الواقع – فيزيائيّا – لا تغيّره "النظريات" الافتراضية، وإنما تغيّره "الحركة" الواقعية!

علينا أن ندرك أنّه لا أمل في تحقيق أوضاع التمكين من خلال خطاب نظري "فكري" لا يتحرّك خطوة واحدة إلى الأمام؛ لأنّ الجاهلية المعاصرة لا تتمثّل بـ "نظريات" فحسب، ولا بمجرد وجود "فكري" حتى نواجهها بخطاب نظري فكري، وإنما تتمثّل بـ "واقع" يحتاج إلى جهد "حركي" كبير وطويل الأمد كي نغيّره.

على الحركة الإسلامية أن تضع السيناريوهات والبدائل بطريقة ديناميكية؛ أي أن تتعامل مع الواقع في وقته تنفيذا لخطة استراتيجية، وألا تكتفي بتحديد الأهداف الاستراتيجية النهائية فيكون كلّ جهدها متمحورًا حول التعريف والمناداة بها، وهذا ما يمكن أن نسمّيه "الخطاب الحركي"، وهو يندرج تحت تصنيف "الموقف السياسي".

إنّ الأهداف الاستراتيجية تحتاج - بداهة - إلى خطوات مرحلية مدروسة ومتفاعلة مع الواقع لتغييره خطوة بعد خطوة؛ بُغية الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف. كما أنّ الوصول إلى قمة "إفرست" لا يكفي فيه المطالبة بالوصول إلى قمة إفرستْ، ولا يكفي كذلك تصوّر خطة "نظرية" للوصول، بل الأمر بحاجة إلى مباشرة السير إلى القمّة بالفعل، وإلى مواجهة التضاريس والتحدّيات المختلفة لطريقها الوعرة، وإلى اعتماد

الوسائل والأدوات التي تلائمها من أجل تجاوزها، بعد أن نكون قد اطّلعنا عليها وعاينّاها، وهذا هو "التفكير الواقعي" المطلوب للحركة.

إنّ الأمر بحاجة إلى الانطلاق من المقدور عليه كبداية، ليتمّ تحقيقه وإنجازه، ثم المضيّ إلى ما وراءه من خطوات وأهداف أكبر، وصولا إلى التمكين الشرعي بالمواصفات التي تمّ تحديدها في الأهداف الاستراتيجية الكبرى.

أما الفكر الهروبي؛ فهو الذي يتهرّب من أخذ المسؤولية تجاه الواقع ومن العمل الجادّ. والمطلوب أن تكون الخطوات مدروسةً ومنظورًا فيها إلى المآلات، وإلى مدى ملاءمة أدوات كلّ خطوة ووسائلها لتغيير الواقع الذي يجري العمل فيه، مع دراسة القدرات والإمكانات الذاتية، وهل هي كافية لتحقيق ذلك؟ فلا تظلّ الحركة تسبح في خيالات بعيدة عن مستوى قدرتها الحاليّة على التنفيذ، بل تملك رؤيتها الاستراتيجية حول ما تريد من أهداف واضحة ومحدّدة، وتتّخذ إلى جانب ذلك الخطوات العملية التي يمكنها القيام بها للتحرّك إلى الأمام.

السِّجال والتغيير

السّجال هو طاقة المحاججة الكلامية التي تنبعث في نفس الشاب الإسلامي بعد تجرّعه للخطاب الإسلامي الذي قرّر أن يتبنّاه، والتغيير هو جهود نظرية فكرية، وقلبية شعورية، وعملية مادّية تُبذل من أجل إحلال واقع منشود كبديل عن واقع موجود. تكمن مشكلة "السّجال" في أنّه يملأ قلب ممارسه برغبة عارمة وشوق هائل في إظهار أفكاره وإعلائها ونشرها بين الناس، وهي رغبة نبيلة وشوقٌ جميل، إلا أنّه يتحوّل شيئا فشيئا إلى دائرة مفرغة: يقرأ المتلقّي الكتاب أو يستمع لخطاب الداعية - يمتلئ عقله وقلبه بقناعات ومشاعر بناء على المفاهيم التي قرأها - يمارس السّجال من خلال ترديد تلك الأفكار على مسامع الآخرين ونقد الأفكار الأخرى في الساحة، مقتنعًا أنّ ذلك هو سبيل التغيير في المجتمع - ينجح في جذب

بعض المتلقّين الذين سرعان ما يتحوّلون إلى دعاة لنفس الأفكار والقناعات.. ونكون قد وصلنا بذلك إلى نهاية السلسلة!

وليس هذا تقليلا من شأن الكلام والتنظير الفكري في عملية التغيير، بل يعتقد كاتب هذه السطور أنّ التنظير في مختلف المجالات هو من أهم ما تحتاجه الأمة في واقعها الراهن كخطوة أساسية في مسيرتها نحو النهوض، ولكن المقصود هو الكلام حين يأخذ طابع "السّجال"، الذي يتمترس في أساليب "المحاججة" و"الردّ على الخصوم" و"هدم الأفكار"، والذي يظنّ ممارسُه أنّه قادر على التغيير من خلال "الأدلة" و"البراهين" التي يعتمدها في خطابه، فتتّجه طاقته نحو تعزيز خطابه السجاليّ هذا، بعيدا عن منافذ التغيير في الواقع الذي يتمحور خطابه حول ضرورة تغييره!

مشكلة السجال أنّه يركّز في الحجج الكلامية أكثر من تركيزه في الواقع ومتغيّراته ومنافذ العمل فيه. إنّه مبدع في صَرْع الأفكار الأخرى على صفحات الكتب وفي فضاءات الكلام، ولكنّه يفشل في إخراج فكرته بصيغة مادّية يمكن لمسها والنظر إليها، وليس السبب في ذلك عوائق الواقع فحسب، بل الشعور بأنّ المهمّة الأولى والأخيره للداعية هي نقل تلك الأفكار وتحويل الآخرين إليها ليعتنقوها ويدعوا إليها، وهي حلقة مفرغة تزيد الأتباع ولكنها لا تتفاعل مع الواقع ولا تغيّر في مجراه.

ساحة السجال المفضّلة هي عالم الكلمات والأفكار، وساحة التغيير المفضّلة هي عالم المادّة، وهي التجلّي الأعلى له كما في الحديث الشريف: **"مَن رأى مِنكُم مُنكرًا فليغيِّرهُ بيدِهِ، فإن لَم يَستَطِع فبِلسانِهِ، فإن لم يستَطِعْ فبقَلبِهِ. وذلِكَ أضعَفُ الإيمانِ"** (صحيح مسلم). وأخطر ما في السجّال هو أن يتحوّل لمخدّرات فكرية توهم الداعية بأنّه "يعمل" و"يغيّر"، مع أنّ الواقع أنّه كالطحالب التي تتجمّع على سطح مياه البحر فتبدو ظاهرة مؤثّرة وهي تغطّي وجه البحر، ولكنها تُقذف عند أول موجة عاتية على الشاطئ دون أن تملك من أمرها شيئا، ويبقى البحر هو البحر بأمواجه وتقلّباته.

عن العبادة والعلم والتمكين

عبادة الله ليست حلّا لمشكلات المسلمين وأزماتهم المعاصرة. عبادة الله غاية وجود المسلم في هذه الأرض، وممارسة يقوم بها في شتّى مجالات الحياة، وهي تقتضي – من بين ما تقتضي – أن يفكّر ويضع الخطط ويبذل الجهود ويعمل وينفّذ ويتحاشى المخاطر ويتفاعل مع الواقع ويتحرّى الصواب.. تقتضي أن يقوم بجميع ذلك وغيره في سبيل حلّ مشكلات المسلمين وأزماتهم.

العبادة بذاتها "هدف" وليست "حلّا"..

والحلول – **باعتبارها ممارسة بشرية حرّة، واعية، ذات صلة، تهدف إلى تغيير واقع مُشكِل بواقع منشود** – مقتضًى لهذه العبادة.

ولذلك فمن الخطأ الظنّ بأنّ مجرّد أداء العبادة، بأيّ شكل من الأشكال، سوف يجلب الحلول؛ فالحلول لا تتولّد بشكل تلقائي ذاتي، بل تتولّد بفعل الإرادة الإنسانية الحرّة، الواعية، ذات الصلة بموضوع الواقع الذي يراد إيجاد حلّ له.

حتى لو قيل: إنّ الله قد وعد بالتمكين للمؤمنين كأمر يترتّب على إفراده سبحانه بالعبادة[4]، فإنّ هذا الوعد يتحقّق بجهد بشريّ يستهدف التمكين بوسائل واقعية؛ لأنّ التمكين سيرورة واقعية، لا خيالية ولا وجدانية!

وأنا أعدُ ابني بالنجاح في امتحان العربية، شريطة أن يقوم بأداء الواجبات المدرسية (ولله المثلُ الأعلى) فإذا قام بأداء جميع الواجبات المدرسية في كافّة المواضيع خلا العربية؛ لن يكون ملتزمًا بالشرط. وإذا قام بأداء الواجبات دون أن يفهم بأنّ الدراسة الذاتية قبل الامتحان هي من ضمن هذه الواجبات المدرسية؛ فلن يكون ملتزمًا بالشرط أيضًا!

[4] قال تعالى: "وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ" (سورة النور: 55).

والله الذي وعدنا بالتمكين في كتابه سبحانه، هو نفسه الذي قال لنا في كتابه: **"يا أيها الذين آمنوا خُذوا حذركم"** {النساء:71}، وهو نفسه الذي قال لنا: **"وأعدّوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل"** {الأنفال:60}.

فهناك أزمة إذن في الظنّ بأنّ مجرّد العبادة، بمفهومها الضيّق كشعائر تعبّدية واستقامة أخلاقية؛ هو الطريق للنصر والتمكين!

وهناك أزمة أخرى فيمن يرى أنّ "طلب العلم" وحده طريق للتمكين، فالعلم ضروريّ للتمكين؛ لأنّ العمل دون وعي وبصيرة ورؤية فاشلٌ لا محالة، ولكنّ الطبيب لا ينفعه مجرّد طلبه للعلم خلال سنوات طويلة، بل ما ينفعه – حين يريد إجراء عملية صعبة – هو حسن استخدام هذا العلم، أي إعماله في الواقع الذي يرادُ علاجه!

فالعلم مجرّدا إذن ليس طريقًا للتمكين، بل هو بمثابة "الضوء الكاشف" الذي يبدّد عتمة الطريق، وكلّ ذي لبّ يعلم أنّ هذا الضوء، مهما كان ساطعًا، ليس بمقدوره أن يحرّك ذرّة ترابٍ واحدة!

الجمود ومحاولة استنساخ التجربة النبوية

بيَّن الإسلام طريقة تنفيذ كل شعيرة من شعائره؛ فقال صلّى الله عليه وسلّم: **"صلُّوا كما رأيتموني أصلِّي"** (البخاري)، وقال: **"خذوا عنّي مناسِكَكم"** (صحَّحه الألباني في صحيح الجامع)، وأكَّد على ثبات الأحكام الشرعية المتعلِّقة بالواقع الثابت حتى تقوم الساعة؛ كتحريمه للربا والزنا والخمر والميسر وغيرها، فهذه قضايا تتعلَّق بالكيان الثابت للإنسان؛ كالشهوات والدوافع الفطرية التي تجمع بين البشر على اختلاف أعراقهم وعصورهم، ولا تتغيَّر هذه الأحكام على تطاول الزمان.

فالصلاة هي الصلاة، مهما تغيَّر الواقع، والصيام والحج والزكاة وسائر شعائر الإسلام التعبُّدية كذلك.

وكذلك الأمر مع الأحكام الشرعية الأخرى؛ فهي إما واجب، أو حرام، أو مستحبٌّ، أو مكروه، أو مباح. فالواجب يظلُّ واجبًا، والحرام يظلُّ حرامًا، ويلتزم المسلم بحدودهما في كل زمان ومكان؛ فلم يتغيّر حكم الزنا والربا والخمر والميسر، ولا تزال محرَّمةً وستظلّ كذلك حتى قيام الساعة.

ولذلك فإنَّ هذه الأحكام الشرعية؛ بدءًا بشعائر التعبُّد مرورًا بالواجبات الشرعية الأخرى والمحرَّمات، متعلِّقة كلّها ومرتبطة بواقع "ثابت"، لا يتغيَّر بتغيُّر الزمان والمكان، ولذا وجب تنفيذها والقيام بها بالطريقة التي أقامها بها رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وهذا مقتضى الالتزام بسنَّتِه عليه الصلاة والسلام.

أما حركته - عليه الصلاة والسلام - التي استهدفت الدعوة لدين الله، والبحث عن الحماية والمنَعة والنصرة لهذه الدعوة؛ فقد كانتْ عبارة عن خطِّ سير في واقع معيَّن، تفاعَل به مع الأحداث، وتحرَّك فيه وفْق ما يتيحه الممكن في ذلك الواقع، مرحلةً بعد مرحلة، وخطوةً على إثر أخرى، وصولاً إلى أهداف التمكين الشرعي التي تحقّقت بفضل الله في المدينة المنورة، عن طريق نصرة أوسها وخزرجها لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم.

هذه المنهجية الحركية في التعامل مع الواقع، والتي قام بها رسول الله - عليه الصلاة والسلام - تُعطينا درسًا مهمًّا علينا أن نتمسَّك به، وهذا من واجب الاقتداء به - عليه الصلاة والسلام - وهو: عدم الجمود وعدم التقوقع في الحركة، واقتناص ما يتيحه الواقع من فُرَص، والعمل على حماية الدعوة وطرق جميع الأبواب الشرعية المتاحة لإعزاز دين الله والتمكين له، فهذا هو منهجه - عليه الصلاة والسلام - وعلينا نحن أن نستمسك بهذا المنهج ونقتدي به.

لا يسعنا أن نُعيد تَكرار الأحداث التي قام بها الرسول - عليه الصلاة والسلام - ذلك أنَّها كانت مرتبطةً أشدَّ الارتباط بالواقع الذي عاشه، ومترتِّبةً على هذا الواقع المختلف في كثير من جوانبه عن واقعنا المعاصر، ولكنَّ الرسول صلّى الله عليه وسلّم أعطى المسلمين من خلال القدوة النبوية وسيلةً تضمن استيعاب "الواقع المتجدِّد"؛ ليواجهوه بأدوات من جنسه، مع انضباطهم بالحكم الشرعي.

فحين كانت "الهجرة" وسيلةً متعيَّنةً لإتمام مشروع إقامة دين الله في الأرض، حسبما اقتضاه الواقع الذي كان فيه المسلمون حينذاك (مسلمون في مكة، وآخَرون في المدينة ينتظرونهم)، فإنّ هذه الوسيلة،

التي هي أداة لصيقة بالواقع النبوي آنذاك، لم تكن "حكمًا شرعيًّا" ينبغي التمسُّك به لإقامة الدين في كل عصر؛ إلا إذا قامت شروط وجودها وأسباب هذا الوجود في الواقع، فحينئذ تَفرض هذه الوسيلة نفسها كسياق طبيعي لحركة التمكين.

لقد كانت الحركة النبوية المستهدِفة للتمكين تواجه واقعًا معيَّنًا، وتتعامل معه وفق استراتيجية "تحقيق الممكن" الذي يخدم أهداف الإسلام وينضبط بضوابطه الشرعية؛ فأرسل الرسول الكريم - عليه الصلاة والسلام - أصحابه الكرام إلى الحبشة لا ليُقيموا دولة، ولكن ليوفّروا بيئةً تحميهم من بطش قريش: قال عليه الصلاة والسلام لصحابته الكرام: **"إنّ بأرض الحبشة ملكًا لا يُظلم عنده أحد، فالحقوا ببلاده حتى يجعل الله لكم فرجًا ومخرجًا مما أنتم فيه"** (البيهقي في السنن الكبرى، وصحّحه الألباني)، ولو آمَن أهل مكة واستجابوا لدعوة الرسول الكريم صلّى الله عليه وسلّم وتنازلوا عن كبرهم وصدِّهم؛ لما احتاج - عليه الصلاة والسلام - إلى إرسال جماعة من المسلمين إلى الحبشة كي يَحتموا من بطش قريش، ولما احتاج إلى طلب النصرة والمنعة من القبائل بعد أن صدَّه أهل مكَّة صدودًا كبيرًا؛ قال صلّى الله عليه وسلّم عن مكّة: **"ما أطيبَكِ من بلدٍ وأحبَّكِ إليَّ، ولولا أنَّ قومي أخرجوني منكِ ما سَكَنْتُ غيرَكِ"** (سنن الترمذي).

ولذلك كانت أحداث السيرة النبوية "عبرًا ودروسًا مستفادةً"، نَستخلِص منها منهج الدعوة ومنهج العمل، ولكن لا نَعتبر كلَّ أفعاله صلّى الله عليه وسلّم فيها "أحكامًا شرعيَّةً" واجبة الالتزام في كل عصر وكل ظرف، ولا نُحاول "استنساخ التجربة" بمحاولة تكرار الأحداث؛ لأنَّ الحركة آنذاك كانت تواجه واقعًا مغايرًا - في الكثير من جوانبه - لواقعنا المعاصر، فنأخذ من تلك الحركة النبوية الشريفة ما يشكِّل لنا "معالم الطريق"، وننضبط بضوابط الأحكام الشرعية في الكتاب والسنة، ولكن لا نسعى إلى تكرار الأحداث التي نشأت في سياق خاص بها، وفي واقع مغاير لواقعنا، بل الاقتداء بمنهجه - عليه الصلاة والسلام - في إقامة دين الله في الأرض يوجب علينا أن نَستنفِد إمكانيات الواقع الذي نعيشه، كما استنفد - عليه الصلاة والسلام - إمكانيات الواقع الذي عاشه، وأن نتحرَّك إلى أهدافنا مرحلةً بعد مرحلة بما توفِّره إمكانيات الواقع، وصولًا إلى الأهداف الكبرى للإسلام، وهذا ثابت باستقراء السيرة النبوية الصحيحة.

مصادر حركة التمكين

بعد أن اطّلعنا على الخلل في التعامل مع السيرة، ومحاولة استنساخ أحداثها في الواقع، علينا أن نتساءل: ما هي إذن المصادر التي تضبط حركة التمكين؟

مصادر حركة التمكين هي الأسس المرجعية التي تحدّد مسار الحركة التي تستهدف التمكين للأمة، وهي بمثابة "البوصلة" لتلك الحركة، وأي خلل في التعامل معها سوف ينعكس ولا بدّ على سلوك الحركة في الواقع، كما رأينا في نموذج من يُهمل ما يتيحه له الواقع ويتقوقع على أحداث السيرة؛ ظانًّا أنّ بإمكانه إعادة سيناريو التجربة النبوية في واقع مختلف أشدّ الاختلاف، وجاعلا "الهدي النبوي" في أحداث السيرة "أحكامًا شرعيّة" يجب اتّباعها بالحذافير! أو كمن يقتصر على التمسّك بـ "الحكم الشرعي" دون أيّ اعتبار للسياسات الآنية التي ينبغي أن يتّخذها العاملون، وللمستجدّات التي يجب استيعابها.

ومن ثمّ فعلينا تحديد هذه الأسس التي ينطلق منها نشاط أي حركة راشدة، تهتدي بهدي النبيّ عليه الصلاة والسلام وصحابته الكرام من بعده. وبالنظر إلى السيرة النبوية وإلى تصرّفات الخلفاء الراشدين، وعلى ضوء ما ذكرناه من موقع أحداث السيرة في الخطاب الشرعي؛ يمكننا أن نحدّد ثلاثة مصادر تحدّد مسار حركة التمكين:

- **الحكم الشرعي:** هو خطاب الله المتعلّق بأفعال المكلّفين، وهو واجب النفاذ - على قدر الاستطاعة - لا يجوز للحركة الخروج عنه في كل وقت.
- **الهدي النبوي:** وهو خط سير الدعوة بقيادتها النبوية، نأخذ منه الدروس والعبر المستفادة ونطبقها على واقعنا بما فيه من متغيرات، ولكن لا نجمُد على خط السير ولا نحاول استنساخ الأحداث وتكرارها؛ لأنّ الحركة النبوية نحو التمكين ارتبطت ارتباطا مباشرا بتفاصيل الواقع حينئذ، ومعظم تلك التفاصيل قد تغيّر اليوم. وهذا يفضي بنا إلى المصدر الثالث.

- **السياسة الشرعية:** وهي مبنية على المعرفة العميقة بالواقع والتحرك فيه من خلال الفرص المتاحة بما يخدم أهداف التمكين، وبما ينقل الدعوة مرحلة بعد مرحلة وصولا إلى أهدافها، وهي تتداخل بطبيعتها مع المصالح المرسلة، فمع كونها ليست من نصوص الشرع إلا أنّ شروطها عدم مصادمة الشرع والانضباط بضوابطه وخدمة أهدافه، ويعبر عنها قول الصحابي الجليل: **"رحم الله امرأ عرف زمانه فاستقامت طريقته"**، ووصف أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لعمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه: **"قد أعدّ للأمور أقرانها"**. وقد تقدّم تفصيل ذلك.

هل نحن مكلّفون بالنتائج؟

من الأفكار السلبية التي تنتشر في أوساط الكثيرين قول بعضهم: "إنّ الله عزّ وجلّ لم يكلّفنا بالنتائج، وإنما كلّفنا بالعبادة والعمل". أو قولهم بصيغة أخرى: "ليس علينا الاهتمام بالغايات ولا بتحقيق الانتصار، وإنما علينا الثبات على المبادئ وعلى المنهج".

وينقل بعض الإخوة للاستشهاد على هذه الفكرة كلام الأستاذ الشهيد سيّد قطب رحمه الله حيث قال: "إنّ على أصحاب الدعوة أن يستقيموا على نهجها ويتحرّوا هذا النهج دون التفات إلى ما يعقبه هذا التحرّي من نتائج قد يلوح لهم أنّ فيها خطرًا على الدعوة وأصحابها! فالخطر الوحيد الذي يجب أن يتّقوه هو خطر الانحراف عن النهج لسبب من الأسباب، سواء كان هذا الانحراف كثيرًا أو قليلا. والله أعرف منهم بالمصلحة وهم ليسوا بها مكلّفين. إنما هم مكلّفون بأمر واحد؛ ألا ينحرفوا عن المنهج، وألا يحيدوا عن الطريق"[5].

ونحن رغم محبّتنا للأستاذ سيّد رحمه الله، وتقديرنا لِما بذله في سبيل إعزاز دين الله؛ لا نجامل في دين الله، ولا في الأفكار التي تشكّل خطورة على هذه الأمة، وإنما نقدّم هديَ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم

---

[5] في ظلال القرآن لسيّد قطب، من ظلال سورة الحج.

على كلام الأستاذ سيّد قطب، وهو ما سيأتي بيانه لاحقا، ولكنّي أردت قبل ذلك أن أبيّن الأثر النفسي الخطير الذي يمكن لهذا الخطاب أن يحدثه في نفوس المسلمين.

الأثر النفسي السلبي

مشكلة هذا الخطاب أنّه يأخذ طريقه إلى القلوب عندما تكون أوضاع الأمة في مكان ما سيّئة جدّا من الناحية السياسية، حيث يتغلّب عليها الفاسدون وعملاء الخارج، ويتم التنكيل بالعاملين في حقل الدعوة.

تعتبر هذه الأوضاع القاسية بيئة خصبة للاقتناع بهذا الخطاب السلبي؛ فهو وجهة جيّدة لتفريغ شحنات الإحباط، وتبرير الفشل الواقعي بالثبات على طريق المبادئ!

ولو افترضنا أنّ جماعة مسلمة بذلت كلّ ما تستطيعه من وسائل لدفع الفساد عن الأمة وللتمكين لدين الله عزّ وجلّ، ثمّ فشلت في ذلك وتغلّب عليها الأعداء؛ فلن تكون ملومةً على ما قدّره الله لها وللأمة، ولكنّها مع ذلك ستُحاسب على جميع أعمالها، ومن بين هذه الأعمال التي سيُحاسب عليها أفراد قياداتها على وجه الخصوص: هل اتّخذوا ما وسِعَهم من الوسائل الواقعية ليدفعوا الباطل والفساد عن الأمة؟

فإذا كانت الجماعة المسلمة مسؤولة عن هذا الذي هو من أعمالها التي كُلّفت بها (لكونها مكلّفة بدفع الفساد)، فكيف إذن ستعدّ له قبل الوقوف أمام الديّان للحساب؟ أي: كيف تعلم الجماعة المسلمة أنّها اتّخذت ما وسِعَها من الوسائل لدفع الباطل؟

إنّنا إذا عُدنا بالسيناريو إلى ما قبل حدوث الهزيمة، حقَّ لنا أن نتساءل: هل يمكن لجماعة مسلمة أن تتّخذ كل ما أمكنها من وسائل دفع الباطل دون أن تفكر في ضرورة التغلّب عليه في الدنيا والتمكين لدين الله وللأمة؟

إنّ الذي لا يهتمّ بالتمكين، ويرى أنّه "تحصيل حاصل"، أو أنّه "مكتوب عند الله مهما فعلت"؛ سيكون أقرب إلى التقصير في اتخاذ وسائل الدفع المطلوبة، بخلاف ذلك الذي يرى أنّ البقاء ضروري، وأنّ التغلّب

على الباطل في هذه الدنيا واجب؛ فيصبّ قصارى جهده لتنفيذه، ويبذل كلّ ما أمكنه لتحقيق هذا الانتصار، ثم إذا خسر المعركة مع الباطل كان معذورًا بما بذل.

إنّ مشكلة خطاب **"نحن غير مكلّفين بالنتائج بل بالثبات على المنهج"** بأنّه يُطرح في التوقيت الخطأ، أي قبل حدوث النتيجة، ومكانه الصحيح هو بعد حدوث النتيجة؛ تعزيةً لأولئك الذين بذلوا كلّ ما يستطيعون لدفع الباطل فلم يقدروا عليه وانتصر عليهم في الدنيا، فيُقال لهم - حينذاك - إنّ النتيجة من فعل الله عزّ وجلّ، وإنّكم لم تُكلَّفوا بها، وإنّ للحقّ جولة أخرى، وإنّ الشهداء الذين بذلوا دماءهم في سبيل الله هم الفائزون المنتصرون في جنّات النعيم.

يحدث الخلل إذن عندما يتمّ طرح الخطاب الذي يقال في مقام "التعزية" بعد المعركة، قبل المعركة، فيُضعف هذا الخطاب حينذاك مفاهيمَ الأخذ بالأسباب ومراعاة السنّن، ويكون - من ثمّ - أحرى للتقصير والاتجاه صوب الفشل!

وفضلا عن ذلك، فإنّ العمل المشدود بالنتيجة، الذي يَنشُد تحقيق ما يرضيه منها، ويخشى من مآلات تفويته؛ يتّخذ من الوسائل ما يجعله على صلةٍ أكبر بالغاية المنشودة، ويكون متحمّلًا للمسؤولية على أتمّ وجه. ولو أنّ تلميذًا قال في نفسه قبل الامتحان: "أنا غير مكلّف بالنتيجة، وإنما بالدراسة فقط"، فغفل عمّا يمكن أن يعقبَ نتيجة الفشل في الامتحان، وما في ذلك من تأخير له في حياته ودراسته، واعتبر أنّ النجاح كامن في مجرّد الدراسة بغضّ النظر عن النتيجة؛ لكان ذلك أدعى إلى تقصيره وأدنى من طريق الفشل!

السيرة النبوية ورحلة البحث عن التمكين

بالإضافة إلى الأثر النفسيّ الخطير الناتج عن هذا الخطاب، فإنّه يخالف ما كان عليه رسول الله صلّى الله عليه وسلّم طوال فترة الاستضعاف ورحلة البحث عن التمكين بشتّى الوسائل والطرق، بل وما كان عليه أمره بعد ذلك عندما استقرّ في المدينة.

ولو نظرنا إلى السيرة النبوية، فسنجد أنه إلى جانب الثبات على منهج الحق، وعدم التنازل للكفار قيد أنملة؛ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتّخذ كلّ ما أمكنه من الوسائل والإجراءات العملية لحماية الدعوة وحفظ أبنائها؛ ومن ذلك دفعهم للهجرة إلى الحبشة لحمايتهم من بطش قريش[6]، ودخوله صلّى الله عليه وسلم في جوار بعض المشركين كالمطعم بن عديّ، وسعيُه بين القبائل طالبًا النصرة والمنعة ليبلّغ عن ربه، ثم بعد الهجرة إلى المدينة كالتحالف مع خزاعة بمشركِها ومؤمِنها ضدّ قريش، وعرضه ثلثَ ثمار المدينة على غطفان ليدفع تجمّع الأعداء، وانصرافه عن الطائف حفاظًا على مقدّرات المسلمين من الخسارة، ومهادنة قريش ومعاهدتها لكسب النقاط وغير ذلك من الأعمال والإجراءات السياسية.

كانت جميع هذه الإجراءات السياسية والخطط التي اتّخذها النبيّ عليه الصلاة والسلام تصبّ في هدف واضح: النظر في مصلحة الدعوة ومصلحة التمكين لها[7]، وهو نظر سياسي وتخطيط واقعي، يُكلَّف بمثله كلّ من يعتبر نفسه من العاملين للتمكين، وهو شيء آخر وراء ما ذكره الأستاذ سيد قطب رحمه الله عندما قال: "إنما هم مكلّفون بأمر واحد؛ ألا ينحرفوا عن المنهج، وألا يحيدوا عن الطريق". انتهى كلامه. بل هم مكلّفون بالسعي للتمكين؛ باتخاذ الوسائل الواقعية وبالتخطيط ومراعاة الظروف المواتية، وهم مكلّفون أيضًا بالنظر في مآلات الأفعال، فلأيّ شيء يتصدّر القادة إنْ لم يُكلّفوا أنفسهم عناء ذلك؟!

وفضلا عن ذلك فهناك الكثير ممّا فرض على الأمة بمجموعها لا يمكن القيام به إلا من خلال أوضاع ممكّنة، فالتمكين من هذا الباب هو ممّا لا يتمّ الواجب إلا به، فهو واجب كما تقول القاعدة الفقهية.

النظر في المآلات معتبر شرعًا

بقي أن نقول إنّ النظر في مآلات الأعمال معتبرٌ شرعًا، يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: "النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا، كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أنّ المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلّفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل، مشروعًا

[6] سيأتي معنا في الصفحات القادمة تفصيل ذلك.
[7] العمل لمصلحة الدعوة ومصلحة التمكين لا يستلزم التنازل عن المبادئ، ودرس السيرة يؤكد هذا المعنى ويثبت إمكان تحقّقه في الواقع.

لمصلحة فيه تُستجلب، أو لمفسدة تُدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية؛ فربما أدّى استجلابُ المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها؛ فيكون هذا مانعا من إطلاق القول بالمشروعية، وكذلك إذا أطلق القول في الثاني بعدم مشروعية؛ ربما أدّى استدفاع المفسدة إلى مفسدة تساوي أو تزيد، فلا يصح إطلاق القول بعدم المشروعية، وهو مجال للمجتهد صعب المورد إلا أنّه عذب المذاق محمود الغبّ جارٍ على مقاصد الشريعة"[8]. ا.هـ

والأدلّة على اعتبار المآلات كثيرة، نذكر منها:

1) قوله تعالى: **"وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّواْ اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ"** (الأنعام: من الآية 108). يقول الإمام الشوكاني في تفسير هذه الآية: "والمعنى: لا تسب يا محمد آلهة هؤلاء الكفار التي يدعونها من دون الله، فيتسبّب عن ذلك سبّهم لله عدوانًا وتجاوزًا عن الحق، وجهلًا منهم. وفي هذه الآية دليل على أنّ الداعي إلى الحق، والناهي عن الباطل، إذا خشي أن يتسبب عن ذلك ما هو أشدّ منه من انتهاك حرم، ومخالفة حق، ووقوع في باطل أشدّ كان الترك أولى به، بل كان واجبًا عليه"[9].
2) وعن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: **"يا عائشة! لولا أن قومك حديثو عهد بشِرك، لهدمت الكعبة. فألزقتها بالأرض. وجعلت لها بابين: بابًا شرقيا وبابًا غربيا. وزدت فيها ستة أذرع من الحجر. فإنّ قريشا اقتصرتها حيث بنت الكعبة"**[10]، وفي رواية أخرى في صحيح مسلم جاء: **"لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله"**. فنظر صلّى الله عليه وسلّم في مآل الأمر لو قام بتعديل بناء الكعبة، فقد يبعث هذا الفعل على إثارة الشكوك وربما الارتداد إلى الشرك عند قوم لا زالوا حديثي عهد بجاهليّة، فامتنع عن الفعل رغم مشروعيّته في ذاته.
3) وعن جابر بن عبد الله – رضي الله عنه –: "كنا في غَزاةٍ - قال سُفيانُ مرةً: في جيشٍ - فكسَع رجلٌ من المهاجرينَ رجلًا من الأنصارِ، فقال الأنصاريُّ: يا لَلأنصار، وقال المهاجريُّ: يا للمهاجرين، فسمِع

[8] الإمام الشاطبي، الموافقات: كتاب الاجتهاد، ص 177 – 178.
[9] فتح القدير للشوكاني.
[10] أخرجه مسلم في صحيحه.

ذاك رسولُ اللهِ صلّى الله عليه وسلّم فقال: "ما بالُ دعوى جاهليةٍ". قالوا: يا رسول اللهِ، كسَع رجلٌ من المهاجرين رجلًا من الأنصارِ، فقال: "دَعوها فإنها مُنتِنَةٌ". فسمِع بذلك عبدُ اللهِ بنُ أُبَيٍّ فقال: فعلوها، أما والله لئِنْ رجعنا إلى المدينة ليُخرِجَنَّ الأعَزُّ منها الأذَلَّ، فبلَغ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم، فقام عمر فقال: يا رسول الله، دَعْني أضربْ عنُقَ هذا المنافق، فقال النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم: **"دعه، لا يتحدَّثُ الناسُ أنّ محمدًا يقتل أصحابَه"**. وكانت الأنصارُ أكثر من المهاجرين حين قدِموا المدينة، ثم إنّ المهاجرينَ كثُروا بعدُ"[11]. فامتنع صلّى الله عليه وسلّم عن ضرب عنق من ثبت عليه سبّه ومعاداته؛ حتّى لا تثور الشكوك بين الناس فيقولون: ها قد استتبّ له الأمر فجعل يقتل أصحابه! فنظر في مآل قتله وامتنع عن ذلك، وإنْ كان مشروعًا في ذاته لثبوت ردّته ومعاداته وسبّه للرسول صلّى الله عليه وسلّم.

وفي هذه الروايات، بالإضافة إلى ما سُقناه من هدي النبي عليه الصلاة والسلام كما جاء في السيرة؛ يتّضح لنا خطأ كلام الأستاذ سيد الذي يقول فيه: "إنّ على أصحاب الدعوة أن يستقيموا على نهجها ويتحرّوا هذا النهج دون التفات إلى ما يعقبه هذا التحرّي من نتائج قد يلوح لهم أنّ فيها خطرًا على الدعوة وأصحابها". بل ينبغي على الدعاة أن يلتفتوا إلى كل فعل يقومون به، وما يمكن أن يترتّب عليه من مآلات، فالنظر في المآلات معتبرٌ شرعًا كما تبيّن لنا.

والخلاصة أنّ دعاة التمكين مكلّفون بما وراء الحفاظ على المبادئ كذلك؛ وهو النظر في مآلات أفعالهم، واستهداف التمكين، والعمل على حفظ مصالح الأمة وحماية دمائها وأعراضها وأموالها قدر الإمكان. وإذا افترضنا أنّه يُقبل من صوفيّ متجرّد في صحراء قاحلة أن يقول: "ما لي وللدنيا.. يكفيني أني أعيش مع الله ولله فأنجو بثباتي على الطريق"، فلا يُقبل هذا ممّن يتصدّر للشأن العام ويخوض المعترك السياسي و يطمح للتمكين.

[11] أخرجه البخاري في صحيحه، ونحوه في صحيح مسلم.

الخطأ في فهم حدّ الاستطاعة

هناك انحراف فكري يُبنى عليه انحراف في التصوّر والعمل للإسلام..

يؤمن هذا الانحراف بالمقولة التالية: "إذا أمرنا الله بشيء فنحن نستطيع القيام به بالتأكيد"، وذلك استنادا إلى قوله تعالى: **"لا يكلّف الله نفسًا إلا وُسعها"** (البقرة: 286).

وللوهلة الأولى يبدو ظاهر المقولة صحيحا وموافقا للكتاب والسنة؛ فحقّا إنّ الأحكام الشرعية التي أنزلها الله لنا منوطة بقدرة الإنسان عموما، ولم يكلفنا الله عز وجل ما لا نستطيعه على الإطلاق..

ولكن ما يغفله هذا الطرح هو أنّ المسلمين قد يعجزون في أزمنة وأماكن معينة عن إقامة هذه الأحكام الشرعية، سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي، وقد يحدث فعلا ألا يستطيع المسلم إقامة حكم الله، ويكون ذلك بسبب عجزه وعدم امتلاكه القدرة على تنفيذه، ولذلك قال عليه الصلاة والسلام: **"وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم"**[12].

- الفهم المنحرف الذي فهموه هو: يستحيل أن تكون هناك حالة يعجز فيها المسلمون عن إقامة حكم الله.
- والفهم الصحيح: أنّ التكليف يكون على قدر الاستطاعة، وأنّ المسلم لو أصابه العجز وفقَد القدرة على إقامة الحكم الشرعي فإنه لا يأثم على عدم القيام به، وإنْ كان عليه العمل على تجاوز العجز قدر المستطاع ليقيم شرع الله.

ومصدر الخلل عند هؤلاء أنهم خلطوا بين حقيقتين شرعيتين:

- الأولى: أنّ الله لم يجعل أحكام الدين التي كلّف الناس بها مما لا يستطيع جنس البشر القيام به.

[12] أخرجه البخاري ومسلم.

- الثانية: أنّ المسلم مكلّف بإقامة دين الله بحسب مقدرته، فما عجز عن القيام به - لظروف خارجة عن إرادته - فهو غير مكلّف به.

ومثال على ذلك: المُقعد الذي لا يستطيع السجود غير مكلّف بالسجود، أي لا يأثم على عدم السجود، وإنْ كان السجود في الأصل أحد أركان الصلاة، والله عز وجل لم يفرضه علينا إلا مع علمه - سبحانه هو الخالق البارئ المصوّر - بأنّنا قادرون على القيام به!

وما فعله أصحاب هذا الخطأ الفكري هو أخذ الحقيقة الأولى وجعلها مناقضة للثانية، مع أنّ الواقع يدل على عدم تعارضهما، بل على انسجامهما وتكاملهما.

وحديث الرسول عليه الصلاة والسلام المذكور آنفا يدحض هذا الانحراف ويردّه إلى الجادة: **"وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم"**. وقد أصّل فقهاء الأمة قديمًا لقاعدة نصّها "الميسور لا يسقط بالمعسور"، وجاءت بألفاظ أخرى تفيد هذا المعنى، يقول الإمام عز الدين بن عبدالسلام الشافعي: "مَن كُلِّف بشيءٍ من الطاعات فقدر على بعضه وعجز عن بعضه فإنه يأتي بما قدر عليه، ويسقط عنه ما عجز عنه"[13]، ويقول الإمام شهاب الدين القرافي: "إنّ المتعذّر يسقط اعتباره، والممكن يستصحب فيه التكليف"[14]. فقد أدرك فقهاء الأمة أنّ المسلم قد يعجز في بعض الأحوال والظروف عن القيام بالتكليف بجميع شروطه وأركانه، ولذلك يسقط التكليف بالمعجوز عنه، وإنْ كان على المسلم أن يقوم بالعبادة على قدر استطاعته، حتى لو كان ذلك صلاة دون سجود، إذا عجز عن السجود، فيصلّي على كرسيّ أو ما شابه ذلك.

هذا الخطأ الذي يبدو صغيرا جدّا ودقيقا جدّا تُبنى عليه سلسلة من التصورات والأفكار المنحرفة.

ومن ذلك طلب غير الممكن حاليا، والاستمرار في هذا الطلب، دون العمل على أن يصبح ممكنًا من خلال تحقيق الممكن الأصغر منه أو الذي هو شرطٌ لتحقيقه. قال تعالى: **"الَّذينَ إنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ**

---

[13] القواعد الكبرى، 2/ 10.

[14] الفروق، 3/ 198- 199.

أَقامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَروا بِالْمَعْروفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمورِ" (سورة الحج: 41). فالتمكين سابق على إقامة الدين بتمامه.

إنّ واجب الأمة حين تكون عاجزة عن إقامة دين الله في الأرض أن تسعى بما تملك من وسائل وأدوات إلى الخروج من هذا العجز، وإلى امتلاك القدرة لتنفيذ أمر الله، أما أن تظلّ تطالب بالمنشود النهائي الذي تعجز عنه، مع عدم القيام بأي خطوة مرحلية صوب التمكين، فهي حينئذ كالمُقعد الذي يتمنى امتلاك القدرة على الركض دون أن يتّخذ خطوة واحدة في علاج شلل رجليه، وهو ممكن لو عَزَم!

نماذج مضيئة من الخطاب السياسي الإسلامي

الخطاب الشرعي الإسلامي هو: المعيار الذي نحدِّد من خلاله شرعية الأعمال والأشياء مِن عدمها، وهو أداء واجب البلاغ المُبين لحقائق هذا الدِّين.

أما الخطاب السياسي الإسلامي: فهو يَهدف إلى حماية مصالح المسلمين بحسب حالة ضعفهم وقوتهم، وهو - وإن كان لا يجوز له أن يُصادِم الخِطاب الشرعي - ليس مُقتصِرًا على نصوص الشرع، وإنما هو خطاب بشري يُراعي إمكانيات الواقع بشكل أساسي، ويتحرَّك في نطاق المُمكِن رعايةً لمصالح الأمة؛ ليَصل مرحلةً بعد مرحلة إلى أهدافه النهائية، والتي يَرسمها الخطاب الشرعي؛ أي: هو يَخدم الخطاب الشرعي ولا يُصادمه، فالخطاب السياسي من هذا المُنطلَق يحمل صفة "الشرعية"، فهو خطاب سياسي شرعي.

وإذا عُدْنا إلى السيرة النبوية، وسِيَر الصحابة - رضوان الله عليهم - نجد نماذج رائعة يَبرز من خلالها هذان الخطابان: الخطاب الشرعي، والخطاب السياسي.

- **نموذج جمع القرآن:**

لقد جمع الصحابة - رضوان الله عليهم - القرآن الكريم في مصحفٍ واحدٍ، وبالعودة إلى نصوص الكتاب والسنة لا نجد نصًّا واحدًا يَأمُر بهذا الفعل، رغم أنه متعلِّق بأحد أهمِّ عناصر هذا الدِّين وهو القرآن الكريم، ولكنَّ إجماع الصحابة على جمع القرآن هو دليل صريح على شرعيَّة الأعمال التي تَخدم الإسلام والمسلمين حتى لو لم يَرِدْ فيها نصٌّ من الكتاب أو السنة، كان إجماعهم نابعًا من مراعاة مصلحة حفْظ الدِّين ومصلحة المسلمين أجمعين؛ لِما رَأَوْا من تغيُّرات في الواقع جعلتهم يتَّخذون هذا الإجراء الخادم للدِّين، وغير المُصادِم له، رغم كونه ليس من النصوص الشرعية، ولم يأتِ نصٌّ شرعي يتحدَّث تفصيلاً عن واجب جمع القرآن، وكما قال تعالى: ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ [الحجر: 9].

- **حقائق الحبَشة:**

لقد جاء هذا الدِّين ليُسقط شرعية كلِّ نظام قائم على غير قاعدة العبودية لله وحده، ولم يكن يخصُّ في ذلك أوضاع المشركين في الجزيرة عن غيرهم في سائر أنحاء العالم؛ فقد كان العالم آنذاك يعجُّ بالجاهلية في كل أصقاع الأرض؛ جاهلية الأفراد والجماعات في العقائد والقِيَم والأخلاق والأوضاع والنُّظُم، وكان مجرَّد الصدْع بأصل هذا الدِّين - وهو عبادة الله وحده لا شريك له - يعني في الواقع إسقاطَ شرعيَّة كلِّ هذه الجاهليات.

كانت الجماعة الأولى التي نزل عليها هذا الدِّين مُكلَّفةً أن تُقيمه كوضع جماعي، كما كانت مكلَّفةً به على نطاق الالتزام الفرديّ، ولاقتْ في سبيل ذلك البطش الشديد من الجاهلية التي تُحيط بها، ومن خلال ذلك يُلاحظ الدارس للسيرة النبوية وجود خطٍّ يمكن أن نسمِّيه "خطًّا حركيًّا"، ميزته أنه يَنتقِل بحال الدعوة مرحلةً بعد مرحلة وصولاً إلى أهداف هذا الدِّين، ومنها الاستخلاف والتمكين والتأمين ونشر الدعوة على نطاق أوسع.

كانت "حقائق الحبشة" مفصلاً هامًّا في تاريخ هذه الدعوة، فيه من العبر والدروس لنا ما يجب أن نَلتفِت إليه جيّدًا حين نُريد التحرُّك في واقعنا المعاصر بُغيةَ إعزاز هذا الدِّين والتمكين له.

اشتدَّ بطش قريش على الصحابة في مكة، حتى قالت أمّ سلمة رضي الله عنها: **"لما ضاقت علينا مكة، وأوذي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفُتِنوا، ورأوا ما يصيبهم من البلاء والفتنة في دينهم، وأنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يستطيع دفع ذلك عنهم، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم في منعة من قومه وعمّه، لا يصل إليه شيء ممّا يكره ممّا ينال أصحابه، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنّ بأرض الحبشة ملكًا لا يُظلَم أحد عنده، فالحقوا ببلاده حتى يجعل الله لكم فرجًا ومخرجًا مما أنتم فيه"** (البيهقي في السنن الكبرى، وصحّحه الألباني).

وكان الخطاب السياسي الشرعي الموجَّه إلى مَلِك هذا النظام الجاهلي على لسان الصحابي الجليل جعفر بن أبي طالب - رضي الله عنه -: **"أيها الملك كنا قومًا أهل جاهلية؛ نعبد الأصنام، ونأكل الميتة، ونأتي الفواحش، ونقطع الأرحام، ونسيء الجوار، ويأكل القوي منا الضعيف، فكنا على ذلك حتى بعث الله إلينا رسولًا منا نَعرِف نسبه وصِدقَه وأمانته وعفافه، فدعانا إلى الله عز وجل لنوحده ونعبده ونخلع ما كنا نعبد نحن وآباؤنا من دون الله من الحجارة والأوثان، وأمَرنا بصدْق الحديث، وأداء الأمانة، وصِلة الرحم، وحُسن الجوار، والكفِّ عن المحارم والدماء، ونهانا عن الفواحش، وشهادة الزور، وأكْل مال اليتيم، وقذف المحصنة، وأمَرنا أن نعبد الله لا نُشرك به شيئًا، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة - قالت: فعدَّد عليه أمور الإسلام - فصدَّقناه وآمنَّا به، واتَّبعناه على ما جاء به، فعبدْنا الله وحده لا نشرك به شيئًا، وحرَّمنا ما حرَّم علينا، وأحلَلْنا ما أحلَّ لنا، فغدا علينا قومنا فعذَّبونا وفتَنونا عن ديننا ليردُّونا إلى عبادة الأوثان من عبادة الله - عز وجل - وأن نَستحلَّ ما كنَّا نستحلُّ من الخبائث، فلما قهَرونا وظلَمونا، وشقُّوا علينا، وحالوا بيننا وبين ديننا خرجْنا إلى بلدك، واخترناك على مَن سواك، ورغبْنا في جوارك، ورجونا ألا نُظلَم عندك أيها الملك"** (الهيثمي في مجمع الزوائد، ومسند أحمد، والصحيح المسند للوادعي، وهو صحيح).

ويَلفتُ النظر في هذا الخطاب أمور ثلاثة:

- أنَّه يبيِّن الحقائق الشرعية ويجهَر بها دون لبس أو غموض أو تحريف أو إخفاء؛ أداءً لواجب البلاغ.
- أنَّ هذا الخطاب السياسي يَخدم أهداف الدِّين، ومقصوده تحصيل مصالح الإسلام والمسلمين.

• أنّه لا يَتصادم مع الأحكام والحقائق الشرعية.

ثم لم يَقتصِر الأمر على مُخاطَبة رأس هذا النظام "الجاهلي" "العادل" واللجوء إليه ومُخاطبته بالحسنى وتفضيله على النظام "الجاهلي" القرشي "الظالم"، بل لجأت الجماعة المسلمة آنَذاك إلى دعم هذا النظام[15]، الذي يَرحمها ويَحميها ويُتيح لها حريَّة الدعوة والتحرُّك، وإعانته في وجه مَن خرَج ليناوئه، تقول الراوية - أمُّ سلمة - رضي الله عنها - في نفس الرواية: **"وأقمْنا عنده في خير دار مع خير جار، فوالله إنه لعلى ذلك إذْ نزل به مَن يُنازعه في ملكه، قالت: والله ما علمنا حزنًا قطُّ كان أشد مِن حزنٍ حزنَّاه عند ذلك؛ تخوُّفًا أن يَظهر ذلك على النجاشي فيأتي رجل لا يعرف مِن حقِّنا ما كان النجاشي يعرف، قالت: وسار النجاشي وبينهما عرض النيل، قالت: فقال أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مَن رجل يَخرج حتى يحضر وقيعة القوم ثم يأتينا، قالت فقال الزبير بن العوام: أنا، قالت: وكان من أحدث القوم سنًّا، قالت: فنفَخوا له قِربةً فجعلوها في صدره فسبَح عليها حتى خرج إلى ناحية النيل التي بها مُلتقى القوم، ثم انطلَق حتى حضرهم، قالت: ودعونا الله - عز وجل - للنجاشي بالظهور على عدوِّه والتمكين له في بلاده واستوسَق عليه أمر الحبشة فكنَّا عنده في خير منزل حتى قدمنا على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو بمكة"**.

لقد اعتبروه **"خير دار مع خير جار"** رغم كونه نظامًا جاهليًّا! ولكن توصيفه الشرعي والتعامل معه وفْق الأحكام الشرعية شيء، والاستفادة مما يُتيحه ووصفه بالأوصاف الحسنة التي يستحقُّها، بل والتعاون معه ودعمه لحماية المسلمين شيء آخَر، لا يَتعارضان إطلاقًا.

وقد دعا الصحابة له كما تقول أمُّ سلمة - رضي الله عنها -: **"ودعونا الله - عز وجل - للنجاشي بالظهور على عدوِّه والتمكين له في بلاده"**، فلم يكن دعمهم هذا له، ودعوتهم تلك "إضفاءً للشرعية" على نظام جاهلي، ولا إقرارًا به كوضع نهائي يَركن إليه المسلمون، والدليل هو أنَّ الجماعة المُسلمة لم تلجأ إليه آنذاك كحلٍّ نهائي بجميع أفرادها، بل ظلَّت تشقُّ طريقها الصعب بخطوات واثقة مرحلةً بعد مرحلة حتى وصلتْ إلى التمكين الإسلامي وفق الأسس الشرعية. وفي هذا درس كبير للحركة الإسلامية المعاصرة، فلا

[15] حتى لو كان على المستوى المعنوي والخطابي دون الماديّ.

يجوز للمسلمين أن يُعطوا الشرعية الإسلامية للنظم والهيئات التي تحميهم وتعدل معهم، وتقف في مواجَهة مَن يريد البطش بهم، بل هؤلاء يَشكُرون كما شكر الرسول - عليه الصلاة والسلام - بعد معركة بدر صنيعَ المُطعم بن عدي الذي أجاره؛ فقد جاء في صحيح البخاري: "أنَّ النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في أسارى بدر: **"لو كان المطعم بن عدي حيًّا، ثم كلَّمني في هؤلاء النتنى، لتركتهم له"**، وكذلك يتم التعاون مع الأوضاع التي تتَّفق بعض أهدافها مع أهداف الحركة الإسلامية، كما كان من شأن قبيلة خزاعة، فقد جاء في السيرة النبوية: **"وكانت خزاعة - مسلمهم ومشركهم - عَيبة نُصحٍ لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - بتهامة، صفقتهم معه، لا يُخفون عنه شيئًا كان بها"** (السيرة النبوية لابن هشام)، ولكن على ألا تقدِّم الحركة الإسلامية تنازلات تمسُّ بثوابتها الشرعية بسبب هذا التعاون، بل ينبغي أن يكون خادمًا لهذه الثوابت، وعاملاً على تحقيقها وترسيخها.

لقد أظهرت لنا حقائق الحبشة - وغيرها من حقائق الجماعة المسلمة الأولى - أنَّ الحركة آنذاك لم تقتصر على التمسُّك بالأحكام الشرعية والخطاب الشرعي دون وجود "خطاب سياسي" و"حركة سياسية" تهدف إلى شقِّ الطريق في الواقع بخطوات مرحليَّة للتمكين لدين الله في الأرض؛ كي يؤدوا رسالته بمضمونها الشامل كما جاء من عند الله.

بكلمات أخرى: لم تَقتصر الجماعة الأولى على "البيان" في طريق دعوتها، بل كانت تسير في خطٍّ "حركيٍّ" يهدف بشكل أساسي إلى حماية الدعوة والجماعة المسلمة، وإيجاد المنَعة والقوة والنصرة التي تجعلها تقيم شرع الله في الأرض، وتنطلق لنشر دين الله، مع الاستعصاء على الكسْر قدر الإمكان. وقد اعتمدت في هذا الخطِّ "الحركي" كلَّ ما وفَّره الواقع آنذاك من إمكانيات ووسائل لتحقيق هذه الأهداف، مع الالتزام بالثوابت الشرعية وعدم التنازل عنها، ومن أهمِّ هذه الثوابت واجب البلاغ المبين؛ بلاغ رسالة التوحيد وما تَقتضيه من تكاليف في حياة الناس.

فالسيرة النبوية - لمن يقرؤها بقلب حاضر - كلُّها "حركة"، وكلُّها سعيٌ حثيث واستخدامٌ لكلّ الوسائل المتاحة بُغية تحقيق أهداف الرسالة الأخيرة، والتي كتب الله لها أن تكون آخِر رسالة من "الوحي" تُبعث إلى البشرية كافَّةً.

نموذج: الموقف من حدود سايكس بيكو

مشكلة الإخوة الذين يرفعون شعارات: إقامة الخلافة، تكسير سايكس بيكو.. وغيرها من الشعارات التعبَويّة أنّهم لا يفرّقون بين مستويين من الخطاب:

- الأول: مستوى الإجابة عن "ما ينبغي أن يكون".
- الثاني: مستوى الإجابة عن "كيف نتعامل مع ما هو كائن"؟

في المستوى الأول يقع تقرير القواعد الشرعية المعتبرة كوجوب وحدة الأمة تحت قيادة واحدة وعدم التفريق بينها بحدود جغرافية.

في المستوى الثاني تقع "السياسات العملية" التي تهدف إلى تفكيك أزمات الواقع واجتيازها للتقدّم نحو المستوى الأول، لا التراجع عنه.

الخلط بين المستويين قد يؤدّي إلى "التراجع" عن الأهداف، لا "التقدّم" نحوَها. على سبيل المثال: مطلب إلغاء الحدود الاصطناعية بين بلاد المسلمين هو مطلب شرعي نبيل، لكن الوقوف عند هذا المطلب وتحويل شعار "تكسير الحدود" إلى استراتيجية وحيدة في العمل لوحدة الأمة؛ قد يؤدّي إلى عكس ذلك تماما، أي إلى تفتيت الأمة زيادة على ما هي عليه من تجزئة وتفرّق.

مثال: عدد الدول العربية اليوم هو نحو 23 دولة؛ تفرّق بينها حدود فرضها الغرب المحتلّ منذ نحو قرن، وحافظ عليها بواسطة عملائه خلال عقود تشكّلت فيها هويّات دخيلة على الأمة وكيانات سياسية تحاكي نموذج الدولة الحديثة، فهي واقع راسخ لا يمكن إزالته بسهولة، حتى لو آمنّا بضرورة ذلك. لو قام تنظيم إسلامي ما باقتطاع جزء من إحدى الدول المشتعلة بالأزمات والضعف وأعلن فيه دولةً (بغضّ النظر إذا ما كانت تحمل مقوّمات دولة في العصر الحديث أم لا) زاعمًا أنّه لا يأبه بحدود سايكس بيكو الاصطناعية؛ فما هو المآل الذي أفضى إليه عمله هذا؟

المآل ببساطة هو زيادة عدد الكيانات السياسية إلى 24 كيانًا بدلا من 23، فإذا أضفنا إلى ذلك اغتصاب حقّ الأمة في تقرير مصيرها السياسي في تلك الناحية (أعطى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم لقادة المدينة من الأوس والخزرج الحقّ في تقرير مصير مدينتهم السياسي من خلال البيعة التي تمثّل قومهم، فتأمّل!) إذا أضفنا اغتصاب حقّ الأمة، إلى زيادة التفتيت الجغرافي، إلى إقامة نموذج لا يحمل مقوّمات دولة تنوء بتكاليف التمكين وإعادة أمجاد الأمة، إلى غيرها من "المصائب"؛ فنحن أمام واقع حزبي لم يتقدّم خطوة واحدة نحو الوحدة والتآلف والاجتماع التي أمر بها الله عزّ وجلّ في كتابه!

من يحمل خطاب "ما ينبغي أن يكون" (المستوى الأول) دون أن يحمل خطاب "كيف نتعامل مع ما هو كائن" (المستوى الثاني)؛ يتحرّك بطريقة مضادّة للأهداف التي يعلنها في "الشعارات"، والسبب: إغفال الخطاب السياسي، ومضمونه: التحرّك باتجاه الأهداف من خلال الفرص المتاحة في الواقع، مع مراعاة هذا الواقع ومآلات كلّ حركة فيه.

ما الذي يجذب الناس إلى النموذج التركي؟

دعونا نتبنّى قليلا ذلك التساؤل العلماني الماكر:

لماذا ينفر الناس من نموذج دولة "داعش" البغيض، المفزع.. في نفس الوقت الذي تمتلئ فيه قلوبهم بالإجلال والاحترام لنموذج تركيا أردوغان المحبّب؟

هل السبب هو أنّ الأول "يطبّق الشريعة" والثاني "علماني" لا يرى للشريعة علاقة في شؤون السياسة وقضايا الدولة؟

تساؤلات شبيهة و"مشبوهة" كهذه يطرحها العلمانيّون، يريدون من ورائها تشويه النموذج الذي ينادي بإقامة دين الله في الأرض ولسان حالهم: "انظروا.. هذه هي الدولة الإسلامية التي تريدون، حيث الاستبداد والقهر والجماجم والأشلاء"!

دعونا نتّفق أولا على أنّ شيئًا من الوجاهة ينبعثُ من خلال تلك التساؤلات الماكرة، رغم خبث المقاصد الذي يلفّها..

ولكن، هل فعلا ينجذب الناس للنموذج "الأردوغاني" لأنّه "علماني"، أي لكونه يتمثّل القيم العلمانية ويتنكّر للشريعة؟!

ما أراه هو أنّ سرّ انجذاب الناس لهذا النموذج "العلماني" تحقيقه لقيم بارزة من قيم الحكم الإسلامي الراشد، والتي تهفو إليها فطرة كلّ إنسان سويّ.

نعم، فقد حقّقت تركيا مع حزب العدالة والتنمية (العلماني) الكثير من القيم الراشدة التي كان ولا زال المسلمون في أشدّ الحاجة إليها..

ففي الوقت الذي عمّت فيه العتمة أرجاء العالم الإسلامي؛ فلا عزّة ولا كرامة ولا ريادة مما اعتادت عليه الأمة في تاريخها الطويل.. في هذا الوقت تحديدًا يأتي النموذج التركي كـ "السراب" للهائم على وجهه في الصحراء عطشا..

يرى المسلمون فيه شيئا من "القوة" ومن "التقدّم" الذي تميّزت به الحضارة الإسلامية في أوج عصورها، ويرون الدفاع عن حقوق المسلمين قيمةً بارزة في منهج الحكومة التركية، سواء في القضايا الداخلية أو في القضايا الخارجية التي برز فيها النموذج التركي، وأعطى نموذجا غاب طويلا من التكافل والإغاثة، وقد رأينا ذلك عيانا في مخيّمات اللجوء والمساعدات التركية عموما للثورة السورية.

لقد رأى الناس شيئا من "العدل" الذي تهفو قلوبهم إليه، بعد عقود بل قرون طويلة من الظلم والاستبداد والقهر والذلّ.. رأوا شعبا حيّا يختار من يحكمه وينجح في كبح جماح التدخّل العسكري بعد نضال طويل، وحكومةً تسهر على النهوض بذلك الشعب العريق..

الحقوق، العدل، التراحم، الشورى، التقدّم، الريادة.. هي قيمٌ راشدة وجدوها – بشكل كبير – في حكومة أردوغان، ولكنّهم افتقدوها جميعا في نموذج دولة البغدادي، ومن تحصيل الحاصل أن نقول إنهم افتقدوها في بلادهم العربية أيضا!

ولستُ محتاجًا إلى دروس في بيان "علمانية" التجربة التركية وأنها لا تمثّل الإسلام.. إلى آخر ما يمكن أن يقال في هذا الصدد؛ فمن يقرؤني منذ أعوام يعلم موقفي تماما في توصيف تلك التجربة، ولكنني أحاول هنا تتبّع الأسباب الحقيقية في كون ذلك النموذج "محبّبا" إلى القلوب، فليس الأمر كما يقول بعض العلمانيّين إنّه بسبب "علمانية" الدولة، وإنّما هو بسبب بروز تلك القيم الراشدة التي هي من صلب منهج الإسلام، والتي قد تتوفّر بنسبة تزيد أو تنقص في الأنظمة الوضعية عبر العصور. ولذلك لم يكن غريبا أن يصف النبيّ صلى الله عليه وسلم ملك الحبشة "النصراني" بأنّه "لا يُظلم عنده أحد"، فالعدل قد يتحقّق في الإسلام وفي غيره، وإنْ كان تمامه لا يتحقّق إلا في الإسلام.

أزمة الشعارات والمصطلحات

"أصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة، ولا سيما إذا صادفت أذهانًا مخبطة، فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصّب، فسَلْ مثبّت القلوب أن يثبّت قلبك على دينه، وأن لا يوقعك في هذه الظلمات".

الإمام ابن القيم رحمه الله - الصواعق المرسلة

القطيعة مع الواقع

ماذا يعني أن تتحدّث في الاقتصاد، وتطرح لنا رؤية اقتصادية "مثالية" حول ما ينبغي أن يكون من اقتصاد للدولة المسلمة.. ثم أنت مع ذلك لا تفهم أبجديّات الأسس التي تحكم اقتصاد العصر؛ فلا تعرف شيئا عن الصناعة والزراعة والعلاقات الاقتصادية العالمية المتشابكة وغيرها؟!

يظنّ بعضهم أنّ المطلوب هو تقديم "رؤية جديدة" أيّا كانت، أو تقديم"ما ينبغي أن يكون بالضوابط الشرعية" فحسب، دون استيعاب مستجدّات العصر وعلومه وأدواته.. هذا "وكفى الله المؤمنين القتال"!

والمسألة في الواقع تحتاج إلى جهد "جادّ" يرتقي لأن يكون طرحا محترَمًا، وأقلّ ما ينبغي احترامه هو عقول تلك النخب العلمية والكوادر المهنية التي ستستعين بها مستقبلا في تحقيق "النهضة" التي أطنبتَ مسامع الجماهير بالحديث عنها!

كيف ستتقبّل تلك النخبة، المستوعبة لأدوات العصر في شتّى المجالات، كيف ستتقبّل قيادتك لها وأنت تريد حَمْلها على مفاهيم بائدة، أو على الأقل مثالية غير ملتحمة بالواقع الذي تعيشه والذي تريد تغييره؟!

هناك نزعة انساحتْ في العقل "الإسلامي" – إنْ صحّ التعبير – مفادها أن الالتحام بالواقع أو التعامل بأدواته يقتضي التنازل عن الشريعة؛ حيث إنّ الواقع فاسد والمطلوب تغييره، ومن ثمّ فكلّ انحناء لفهم هذا الواقع، أو امتلاك أدواته والتعامل بها لتغييره، سيُفسّر على أنّه هبوطٌ عن أفق المبدأ وتنازلٌ عن سماء "المنهج"[16]!

وأحسبُ أنّ الأزمة تكمن – ابتداءً – في إغفال النظر إلى الواقع ومشكلاته الحقيقية؛ واقع المجتمع والنفوس، وواقع الدول والمنظومات الدولية، لا واقع الكتب والنظريات و"ما يُقال عن الواقع". لقد كان "الواقع" الحقيقيّ شيئًا مختلفًا جدّا عمّا كنّا نقوله عن الواقع!

[16] كثيرًا ما يكون "المنهج" المقصود اجتهادات بشرية غير مسطورة في الكتاب أو السنّة ولا تم الإجماع عليها، ويعود معظمها لشخصيات معاصرة.

لقد اختزلنا مشكلات الأمة في غياب النظام السياسي الإسلامي، واختزلنا هذا النظام في رؤى تاريخيّة كانت وليدة عصرها وظروفها، واختزلنا التاريخ ببعده السياسي العسكري.. وهكذا مضينا نختزل الأشياء حتّى اختزلَنا العصر وكِدنا نخرج منه حقّا!

أين نحن من الواقع، من إجادة استخدام أدواته بعد فهمها واستيعابها؟

إنّنا في مرحلة ينبغي فيها أن نغيّر من أنفسنا قبل التفكير في تغيير الواقع.. أن نمتلئ بأدوات التغيير وفهم الواقع قبل أن نثرثر كثيرا عن ضرورة التغيير.. أن نشحن عقولنا بمعارف العصر قبل أن نزعم بأنّنا من سيقوده نحو النجاة من الدمار والبوار!

ولقد قال عقلاء الأمّة قديمًا: **«رحم الله امرأً عرف زمانه، فاستقامت طريقته»**.

خذ هذا المثال: أحدهم لا يفهم أنّ النظام الأمريكي نظام "رئاسي" وليس "برلمانيا"، ثم يقوم بنقده على أنّه نظام برلماني!

لقد بنى كلّ نقده على معلومة خاطئة، سببُ نشوئها السطحية والتعميمية التي تعامل من خلالها مع النظام الأمريكي. ربّما قرأ كتابا أو اثنين عن الديمقراطية أو عن "كفر البرلمانات"، ثم وجد في نفسه القدرة على تنميط كلّ ما يراه في الواقع وفقًا لما قرأه في هذا الكتاب أو ذاك، حتى لو كان الكتاب في وادٍ والواقع في وادٍ آخر!

أي داعية نريد؟

نريد الداعية الذي يستوعب العصر بعلومه وأدواته وسياساته، حتى يكون - حين يريد النقد - ناقدًا بصيرا يفهم الأنظمة الغربية جيّدا، ويفرّق بينها، ويفكّك عناصرها.. والأهم: حتى يكون قادرًا على ممارسة الدفع الحضاري وإنشاء واقع "تنظيمي" و"مادي" جديد، وليس مجرّد واقع "فكري" أو "جدلي"!

لا نريد الداعية المصاب بـ "فوبيا المصطلحات"، بل نريده متحرّرا من أي جدل كلامي أو نقاش فلسفي لا يُبنى عليه عمل ولا يؤثّر في المضمون الذي يطرحه.

إنّ أزمة الخطاب الشعاراتي السطحي أنّه تضخّم على حساب المضمون الواقعي والشرعي من جهة، وعلى حساب مواكبة الواقع وحاجيّاته وإمكاناته من جهة أخرى. أقول هذا الكلام وقد نبتت منذ سنوات في بلاد المسلمين نابتة تضخّم لديها خطاب "الشعارات" والتدقيق الفلسفي على المصطلحات، على حساب تقديم المضمون الأصيل والتطبيقي الذي يعكس فهمًا لأدوات الواقع الذي نعيش فيه. وكم أرجو من الله أن يقوم أهل الحقّ بنشر هذه المنهجية الراشدة في التعامل مع نصوص الشرع ومع الواقع، فمهمّة الإنسان المسلم هي الدفع بالوحي من خلال الجهد البشري ليتحقّق في الواقع الذي يعيشه، وهي مهمّة جليلة تستلزم فهمًا لمواطن التأثير والتغيير في الواقع، لا الانحسار في الجدل الفكري الذي يبقى تأثيره محدودًا جدّا.

نقاء الشعارات وتغييب قيم الإسلام

ماذا يفعل أولئك المتشنّجون الذين يغيّبون قيم الإسلام الرفيعة بحجّة "نقاء الدعوة" وعدم تقليد الكفار في الشعارات؟

يقولون: لا تنادوا بالعدل، بل قولوا نريد تطبيق الشريعة وهذا وحده يكفي.

والله سبحانه يقول: **{لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط}**[17]، وقال لنبيّه صلى الله عليه وسلّم: **{وقل آمنتُ بما أنزل الله من كتابٍ وأُمرتُ لأعدلَ بينكم}**[18].

يقولون: لا تنادوا بالإصلاح، بل قولوا نريد تطبيق الشريعة وهذا وحده يكفي.

والله سبحانه يقول على لسان نبيّه شعيب عليه السلام: **{إنْ أريدُ إلا الإصلاحَ ما استطعت}**[19].

[17] سورة الحديد: من الآية 25.
[18] سورة الشورى: من الآية 15.

يقولون: لا تنادوا بحفظ الحقوق، بل قولوا نريد تطبيق الشريعة وهذا وحده يكفي.

والرسول صلّى الله عليه وسلّم يقول: **"يدعو اللهُ بصاحب الدَّيْن يوم القيامة حتى يوقف بين يديه فيقال: يا بن آدم فيم أخذت هذا الدَّيْن وفيم ضيّعت حقوق الناس؟"** (الترهيب والترغيب للمنذري، وهو حسن). وقال الخليفة الراشد أبو بكر الصديق رضي الله عنه: **"الضعيف فيكم قوي عندي حتى أُرجِع عليه حقّه إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ الحقّ منه إن شاء الله"** (البداية والنهاية لابن كثير، إسناده صحيح).

ولو راجعنا عشرات النصوص في الكتاب والسنّة، لوجدنا خطاب "المضامين الفعلية" المباشر واضحًا كلّ الوضوح، ولوجدنا خطابا يتوجّه مباشرة إلى قضايا الواقع وأزماته، ويقدّم تعليماته بلغة يفهمها البشر ويرون نشدانها للحقّ والعدل.

المشكلة أنّ هناك فكرًا سطحيًا يهيمن على عقليات كثيرة، يرى تجنّب ذكر بعض أبرز القيم التي جاء بها الإسلام ليغيّر وجه البشرية؛ بحجة أنّ الغرب "الجاهلي" يرفع شعارات هذه القيم، أو بحجّة "نقاء الشعارات"، وما عرف هؤلاء أنّ العمل لتحقيق هذه القيم من أهم ما دعا إليه دين الله!

تأملوا في جميل تفصيل جعفر بن أبي طالب حين وقف أمام الملك النجاشي؛ حيث لم يكتفِ بمقولة الدعوة إلى التوحيد، بل فصّل ما يتضمّنه هذا الدين من إصلاح لبعض الانحرافات التي كانت الجاهلية تعجّ بها حينذاك. فقام بعرض الانحرافات الشائعة، ثم بيّن دعوة الدين إلى إصلاحها: قال جعفر: **"أيها الملك، كنّا قوما أهل جاهلية؛ نعبد الأصنام، ونأكل الميتة، ونأتي الفواحش، ونقطع الأرحام، ونسيء الجوار، يأكل القوي منا الضعيف، فكنا على ذلك حتى بعث الله إلينا رسولا منا، نعرف نسبه وصدقه وأمانته وعفافه، فدعانا إلى الله لنوحده ونعبده ونخلع ما كنا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان، وأمرنا بصدق الحديث وأداء الأمانة وصلة الرحم وحسن الجوار والكف عن المحارم والدماء، ونهانا عن الفواحش وقول الزور وأكل مال اليتيم وقذف المحصنة، وأمرَنا أن نعبد الله وحده ولا**

---

[19] سورة هود: من الآية 88.

نشرك به شيئا، وأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام، قال: فعدد عليه أمور الإسلام". (مسند أحمد، إسناده صحيح). فهذه القيم كلّها "من أمور الإسلام" كما جاء على لسان الصحابي جعفر بن أبي طالب.

إنّ تغييب قيم الإسلام الفعلية، التي تتوجّه إلى قضايا الواقع الإنساني مباشرة، يؤدي إلى نشوء شعور ببُعد هذا الدين عن الواقع، والإحساس بأنّ ما يدعو إليه هؤلاء الدعاة شيء شبيه بالسحر؛ حيث يقال "نريد تحكيم الشريعة"، ولكن لا يتمّ ربط الأمر بمفاصل التغيير الجذري المنشود، والتغيير في الواقع لا يتمّ إلا بتغيير نظام الحقوق والعدالة الذي يسيّر العلاقات في المجتمع، وينبغي أن تفهم القطاعات التي ستلتفّ حول المشروع القيمة الفعلية لما تدعو إليه، والفارق الحقيقي بينه وبين ما هو قائم من جاهلية وفساد في النظام، وإلا فتصوّروا حجم الكارثة حين يصل مشروع "إسلامي" إلى سدّة الحكم، فيُبقي على الاستبداد، وعلى الحزبية والتحيّز الذي ينافي العدل، ويصادر الحقوق بغير حق، وينتهك الحرمات في الدماء والأموال.. كلّ ذلك تحت شعار "تحكيم الشريعة"؛ فماذا ستكون النتيجة؟!

الفرق بين الخلافة والدولة

ما لا يفهمه الكثير من الإسلاميين أنّ "الدولة" شيء، و"الخلافة" شيء آخر.

الدولة كيان سياسي يشمل كلّا من: الأمة، السلطة، والأرض.. أمّا الخلافة فهي وظيفة القيادة السياسية والشرعية للأمة الإسلامية أجمع بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام.

الدولة بمضمونها الفاعل (الأمة - السلطة - الأرض) كانت موجودة قبل وجود "الخلافة الراشدة".

الخلافة شيءٌ لاحِقٌ على وجود الدولة بوصفها هذا، بكلمات أخرى: هي استخلاف قيادة سياسية تقود الأمة وتدير شؤونها السياسية بعد النبيّ عليه الصلاة والسلام.

الدولة تقوم أو تنتقل من قيادة لأخرى بامتلاك مضامينها الفعليّة (الأمّة - السلطة - الأرض)، والخلافة تقوم من خلال البيعة عن طريق شورى الأمة أو ما يمثّل أكبر قدر منها.

من يرى أنّ الدولة تقوم بمجرّد البيعة لتسمّى دولة؛ مخطئٌ تمامًا، ومن يرى أنّ الخلافة تتحقّق ببيعة بضعة أفراد منعزلين عن شورى الأمة أو أهل حلّها وعقدها؛ مخطئٌ تمامًا.

وانظر إلى ذلك التلازم اللطيف بين "جماعة المسلمين" و"الإمام" الذي هو الخليفة في حديث رسول الله صلّى الله عليه وسلّم الذي رواه حذيفة : **"تلزم جماعة المسلمين وإمامهم"**؛ فلا إمام إلا بجماعة المسلمين، ولذلك فهناك خطوات تسبق الحديث عن تنصيب خليفة، وهي تحقيق "جماعة المسلمين" التي تمثّل وحدتهم، والتمكّن في دولة ذات سيادة، تكون على مستوى قيادة الأمة الإسلامية، من حيث مركزيّتها وقوّتها وتمثيلها لسواد الأمة.

لأنّ "الخليفة": وظيفة سياسية وشرعية مرتبطة بهذا السياق؛ سياق وجود جماعة ودولة ممكّنة للأمة الإسلامية، وأي حديث عن تنصيب "خليفة" وإعلان "خلافة" قبل تحقيق هذه الجماعة والدولة الممكّنة بمضمونها الحقيقي؛ هو أشبه ما يكون بوضع العربة أمام الحصان!

الديمقراطية بين التكفير والتحقيق

مقدّمة لا بدّ منها

قال الإمام ابن تيمية رحمه الله: "ومن الأصول الكلية أن يعلم أنّ الألفاظ نوعان: نوع جاء به الكتاب والسنة، فيجب على كلّ مؤمن أن يقرّ بموجب ذلك، فيثبت ما أثبته الله ورسوله، فاللفظ الذي أثبته الله أو نفاه حق، فإنّ الله يقول الحق وهو يهدي السبيل، والألفاظ الشرعية لها حرمة، ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد رسوله بها ليثبت ما أثبته وينفي ما نفاه من المعاني، فإنه يجب علينا أن نصدّقه في كل ما أخبر ونطيعه في كل ما أوجب وأمر، ثم إذا عرفنا تفصيل ذلك، كان ذلك من زيادة العلم والإيمان، وقد

قال تعالى: **"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ"**. وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنة ولا اتفق السلف على إثباتها ونفيها فهذه ليس على أحدٍ أن يوافق من نفاها أو أثبتها، حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به، وإن أراد بها معنى يخالف الرسول أنكره، ثم التعبير عن تلك المعاني إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبّر بغيرها، أو بيّن مرادها بحيث يحصل تعريف الحقّ بالوجه الشرعي، فإنّ كثيرًا من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة ومعانٍ مشتبهة"[20]

ويقول الإمام ابن القيّم رحمه الله: "أصل ضلال بني آدم من الألفاظ المجملة والمعاني المشتبهة، ولا سيما إذا صادفت أذهانًا مخبطة، فكيف إذا انضاف إلى ذلك هوى وتعصّب، فسَلْ مثبّت القلوب أن يثبّت قلبك على دينه، وأن لا يوقعك في هذه الظلمات"[21].

ويقول رحمه الله: "أصل بلاء أكثر الناس من جهة الألفاظ المجملة التي تشتمل على حق وباطل، فيطلقها من يريد حقها فينكرها من يريد باطلها، فيردُّ عليه من يريد حقّها. وهذا باب إذا تأمله الذكي الفطن رأى منه عجائب، وخلَّصه من ورطات تورَّط فيها أكثر الطوائف"[22].

ويقول الإمام ابن الوزير اليماني رحمه الله: "والقصد التنبيه على أنّ لفظ الكفر الموضوع في الشرع لمضادة الإسلام إذا لم يكن قاطعا في معناه الشرعي فكيف بكثير من الاستخراجات البعيدة، والاستنباطات المتكلّفة، والإلزامات المتعسفة، والمفهومات المتخيلة، وقد صحّ عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: **"إذا قال المسلم لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما"**، ولا ملجأ للمسلم إلى التعرّض لمثل هذا الذنب العظيم، والخطأ في العفو أولى من الخطأ في العقوبة، وتقوى الله نعم الوازع، نسأل الله أن يجعلنا من المتقين"[23].

****

[20] - مجموع الفتاوى، 113/12- 114.
[21] الصواعق المرسلة لابن القيّم.
[22] شفاء العليل لابن القيّم، 289/2.
[23] ابن الوزير، العواصم والقواصم في الذبّ عن سنة أبي القاسم، 4/ 182.

الديمقراطية من المصطلحات المشتبهة التي تحتمل التأويل على معنى يضادّ التوحيد، وتستخدم كذلك – وهو الغالب في استخدامها عند الإسلاميّين – بمعنى لا يخالف التوحيد. فأمّا المعنى الأول المضادّ لعقيدة التوحيد فهو أنّ الديمقراطية تتضمّن حقّ الشعب في التشريع، حتى لو صادم هذا التشريع شرائع الإسلام؛ فلو اتفقت الأكثرية على شرعيّة قانون معيّن، فسيكون شرعيًا حتى وإنْ خالف حكم الإسلام، أي إنّ صفة الإلزام تحدّدها الغالبية[24]. وقد أطنبَ الكتّاب المسلمون في الحديث عن هذا المعنى وبيان مناقضته للإسلام، ومخالفته لشريعة الإسلام معلومٌة من الدين بالضرورة، فضلاً عمّا يصاحبه من القول بالحرّيات المنفلتة من دين الله.

وأمّا المعنى الثاني للديمقراطية، فهو إطلاقها على حقّ الشعب في اختيار من يحكمه، وحقّه في محاسبته وعزله إنْ أخلّ بشروط كونه حاكمًا. وهذه الديمقراطية - في اصطلاحهم - لا تتعدّى ذلك إلى إعطاء حقّ الشعب في التشريع من دون الله، وحقّه في التحليل والتحريم، بل تنضبط في إطار الشريعة. وقد سمعتُ كلاما للمفكر الشهير د. مصطفى محمود رحمه الله يتحدث فيه عن الفرق بين الديمقراطية عندنا والديمقراطية عند الغرب على حدّ تعبيره، وذلك في بيان صافٍ ودقيق يوضّح فيه أنّ الديمقراطية عندنا ليست الانصياع لحكم الأكثرية في قضايا الدين، ولا يجوز أن تخالف أحكام الشريعة، ويوضح المضمون الجاهلي للديمقراطية الغربية[25].

فصحيح أنّه استخدم مصطلح "الديمقراطية الإسلامية"، ولكنّه قصد به مضمونًا شرعيّا، فإنْ كنّا نخالفه في استخدام المصطلح، ونقول إنّ الأحرى هو اجتناب الشبهات، والامتناع عن استخدام المصطلحات المحتملة لمعنًى مخالفٍ للشريعة؛ كي لا تلتبس بالمضامين الجاهلية التي يريدها من يستخدمها بالمعنى المخالف للشريعة.. أقول: إنْ كنّا نخالفه في ذلك، ونذهب إلى تجنّب استخدام الاصطلاح، فإنّ المناط هنا هو مناط **"فمنْ اتَّقَى الشبهَاتِ استَبرَأَ لدينِهِ وعِرضِهِ"**[26] كما قال ﷺ، أو كما قال تعالى: **"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَقُولُواْ رَاعِنَا وَقُولُواْ انظُرْنَا"** (البقرة: 104)، وسبب نزول الآية (في بعض الروايات وليس

---

[24] وإن كانت مجرّد لعبة يحرّكها رأس المال، ولمراجعة المزيد من الحديث عن الديمقراطية الغربية بهذا المعنى الشركي يراجع فصل "الديمقراطية" من كتاب "مذاهب فكرية معاصرة" لفضيلة الأستاذ محمد قطب حفظه الله.

[25] شاهد كلامه على الرابط: http://www.youtube.com/watch?v=FcICofv_x_4.

[26] صحيح مسلم.

كلّها) أنّ قوما من اليهود كانوا يستخدمون كلمة "راعنا" في تمرير معنى سبّ الرسول ﷺ والذي يحتمله اللفظ، فنزلت الآية تأمر المسلمين أن يستخدموا تعبيرا آخر وهو "انظرنا"؛ لمنع هؤلاء من السبّ عن طريق هذا اللفظ.

وفي جميع الأحوال، فإنّ أقصى ما يمكن أن يقع فيه مستخدم هذه الاصطلاحات – دون الإقرار بمضمونها الشركي الجاهلي – هو الوقوع في الشبهة، وليس مناط الأمر الوقوع في "الشرك"! ومن هنا فإنّ إقرار هذا اللفظ من قبل الإسلاميّين فيه شبهة، ولكنّه لا يرقى إلى كونه إقرارًا بذات الشرك؛ وذلك لأنّ اللفظ – كما قدّمنا – ليس صريحًا في الكفر، كسبّ الله عزّ وجلّ، أو سبّ الرسول ﷺ، أو كالقول: "بأنّ التحليل والتحريم من حقّ الشعب"، فهذه تعبيرات صريحة في الكفر، بينما "الديمقراطية" لفظ "محتمل" للكفر، كما أنّه محتمل لمعنى لا يخالف الإسلام، ويتعيّن قبل الحكم على حقيقة الأمر تبيّن قصد مستخدمه منه، **فإذا تخلّف قصد المعنى المكفّر لا يكون استخدامُ المصطلح كفرًا**.

والحقّ أنّ جميع الدعاة من أهل السنة الذين يستخدمون هذا المصطلح ويقرّونه، يفسّرونه بالمعنى الذي لا يخالف شرع الله، أي على أنّ الديمقراطية تعني حقّ الناس في اختيار من يحكمهم، وحقّهم في محاسبته وأَطْره على الحقّ والعدل، ومنعه من الظلم والفساد. وبالجملة تُطلق "الديمقراطية" عندهم وعند الكثير من الناس كاصطلاح على ما هو ضدّ "الاستبداد" و"الدكتاتورية" وتحكّمِ الفرد في مصير الأمة.

وبناء على ذلك، يمكننا إيجاز الخلاف الجوهري بين الرافضين لمصطلح "الديمقراطية" وبين المتقبّلين له داخل الحركة الإسلامية من خلال التفريق بين منطلق كلّ فريق منهما:

- فالفريق الرافض ينظر إلى الديمقراطية على أنّها **(حكم الشعب مقابل حكم الله)**. وجلّ كلامهم يدور حول هذا السياق.
- والفريق المتقبّل ينظر إلى الديمقراطية على أنّها **(حكم الشعب مقابل تغلّب الفرد واستبداده)**. وجلّ كلامهم يدور حول هذا السياق.

حتى إذا قيل: إنّ الأصل هو الرجوع إلى معنى المصطلح عند منشئيه، فمخطئ جدًّا من يظنّ أنّ للديمقراطيّة معنى واحدًا متّفقًا عليه في الغرب!

فهذا "مكايفر" يؤكّد "أنّ الذي يميّز الديمقراطية عن غيرها من الأنظمة هو مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم، فالديمقراطية ليست طريقة في الحكم، بقدر ما هي طريقة لتحديد من سيحكم"[27]. وأشار "صاموئيل هنتنجتون" إلى أنّ النظام يصبح ديمقراطيّا حين يتمّ اختيار قادته عن طريق الانتخابات الدورية العادلة التي يتنافس خلالها المرشّحون لكسب أصوات الناخبين"[28]. أمّا "لبست" فيعرّف الديمقراطية بأنّها النظام السياسي الذي تتوفّر فيه الفرصة، دستوريّا، لتغيير الحكّام، والآليّة الاجتماعية التي تتيح لأكبر عدد ممكن من المواطنين التأثير على القرارات المهمّة، وذلك من خلال ممارسة حقّهم في الاختيار بين المتنافسين على المناصب السياسية"[29]. "ويؤكد روبرت دول أنّ الديمقراطية هي النظام الذي يتمكّن من خلاله المواطنون من ممارسة درجة عالية من السيطرة على الحكّام، والذي يظهر فيه التنافس السياسي عن طريق إقرار حقّ المعارضة وحقّ المشاركة السياسية"[30]. "أمّا جيوفاني سارتوري فيعرّف الديمقراطية بأنّها النظام الذي لا يُسمح فيه للمرء بتنصيب نفسه حاكمًا، أو منح نفسه حقّ الحكم، أو الحكم بصورة مطلقة غير مقيّدة"[31]. وغيرها من التعريفات التي تدور حول نفس المحور[32].

فالديمقراطية المقصودة عند هذا الفريق هي عبارة عن أدوات إجرائية لمنع الاستبداد وتسلّط الفرد في حال عدم مشاركة الأمّة، وهي غير متعلّقة بالأيديولوجيا أو النظام "القِيَمي" الذي يحكم الأمة؛ إسلاميّا كان أم علمانيّا. ويضرب بعضهم على ذلك مثالا في انتقال الفكرة الديمقراطية من بيئة وثنية يونانية، ومرورها في بيئة نصرانية، ثم انتهائها إلى بيئة علمانية. فلو كان هناك تلازم بين الفكرة الديمقراطية وبين "الدين" أو

[27] David E. Ingersoll, opcit. p.40.
[28] Samule P. Huntington. The Third Wave. Democratization in the Late Twentieth.
[29] Tatu Vanhanen. The Process of Democratization. A Comparative Study of 147 States, 1980 - 1988. (New York, Taylor & Francis Inc, 1990) p. 8.
[30] (Tatu Vanhanen. The Process of Democratization. A Comparative Study of 147 States, 1980 - 1988. (New York, Taylor & Francis Inc, 1990) p. 8).
[31] (Tatu Vanhanen. The Process of Democratization. A Comparative Study of 147 States, 1980 - 1988. (New York, Taylor & Francis Inc, 1990) p. 9).
[32] النقول من كتاب "نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية" للأستاذ الدكتور محمد أحمد علي مفتي، من إصدارات مجلّة البيان، وللتوسّع يراجع الفصل الأول من الكتاب بعنوان "تعريف الديمقراطية".

"القيم" أو "الأيديولوجيا" التي يحملها مجتمعٌ ما؛ لأخذَ الغربيّون معها بعض الأفكار الوثنية اليونانية التي ولدت في أحضانها. ويقولون إنّ جوهر الديمقراطية انتقل وخلّف وراءه الكثير من الأمور، وإنّ هذا الانتقال من الحالة الدينية الوثنية إلى الحالة اللادينية كافٍ وحده للدلالة على أنّ الأفكار الأساسية للديمقراطية يمكن أن تنتقل دون أن تنتقل معها وثنيّاتها ولوازمها ورواسبها[33].

وحتّى لو اتّفقنا أنّ استخدام المصطلح خطأ شرعًا، فمناط ذلك كما قلنا هو الوقوع في شبهة قصد المعنى الشركي للديمقراطية، وتُزال هذه الشبهة باستيضاح مقصد القائل من المصطلح، ويبقى أنّ الأولى والأفضل ترك استخدامه، ولكن لا يُقال لمن يبيّن أنّ مقصده منه لا يخالف الشرع: إنّ إقرارك للمصطلح يعني الكفر والشرك أو يستلزم ذلك! وكما يقول الإمام الشاطبي: "إنّ صرف الحكم إلى غير مناطه من أوصاف أهل البدع، إذ هو من تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يصدر عن معتبر إلا لخفاء المعنى عليه"[34].

وعلى هذا فقس سائر المصطلحات المشتبهة التي تحتمل أكثر من معنى؛ أحدها مخالف للشرع، والآخر شرعيّ أو لا يصادم الشرع.

---

[33] نقلتُ هذه الحجّة بتصرّف عن د. أحمد الريسوني، **الأمة هي الأصل** (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2012) ص 44.
[34] الاعتصام للشاطبي، الجزء 1، فصل تحريف الأدلّة عن مواضعها.

ثقافة العناوين

"إنّ صرف الحكم إلى غير مناطه من أوصاف أهل البدع، إذ هو من تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يصدر عن معتبر إلا لخفاء المعنى عليه".

الإمام الشاطبي رحمه الله - الاعتصام

سطحيّة الغلوّ وانضباط الفقه

مقدّمة لا بدّ منها

يقول الإمام الشاطبي في كتابه "الموافقات" عن معنى تحقيق المناط: "ومعناه أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي لكن يبقى النظر في تعيين محله"[35]. ويقول أيضا: "قد يتعلق الاجتهاد بتحقيق المناط، فلا يفتقر في ذلك إلى العلم بمقاصد الشارع، كما أنه لا يفتقر فيه إلى معرفة علم العربية؛ لأن المقصود من هذا الاجتهاد إنما هو العلم بالموضوع على ما هو عليه، وإنما يفتقر فيه إلى العلم بما لا يعرف ذلك الموضوع إلا به، من حيث قصدت المعرفة به؛ فلا بد أن يكون المجتهد عارفا ومجتهدا من تلك الجهة التي ينظر فيها ليتنزّل الحكم الشرعي على وفق ذلك المقتضى"[36].

ويقول الإمام الشاطبي مبيّنا أهميّة تحقيق المناط لصحّة الحكم: "والاجتهاد في مناط الأحكام يلزم فيه المعرفة بمقاصد ذلك المناط من الوجه الذي يتعلق به الحكم لا من وجه غيره"[37]. ويقول كذلك في كتابه "الاعتصام": "إنّ صرف الحكم إلى غير مناطه من أوصاف أهل البدع، إذ هو من تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يصدر عن معتبر إلا لخفاء المعنى عليه"[38].

****

هناك فكرة بسيطة لو تمّ تفكيكها وإعادة بنائها على الأساس الشرعي لكان في ذلك خيرًا كبيرًا بإذن الله، ولأنقذت الكثير من الشباب من أعاصير الغلوّ التي تفتك بقلوبهم وأرواحهم وتهوي بهم إلى قيعان سحيقة من التطرّف ومجافاة منهج الإسلام.

---

[35] الموافقات: كتاب الاجتهاد: ص 12.
[36] الموافقات: كتاب الاجتهاد: ص128.
[37] الموافقات: كتاب الاجتهاد: ص 130.
[38] الاعتصام للشاطبي، الجزء 1، فصل تحريف الأدلّة عن مواضعها.

أهمية إنزال الأحكام على الوصف الظاهر المنضبط

هذه الفكرة ببساطة هي ضرورة تعليق أحكام الكفر والإيمان بالأوصاف الظاهرة المنضبطة، وليس بالألفاظ المجملة المشتبهة. وإلا فهي الفوضى المدمّرة في الحكم على الأقوال والتصريحات والمواقف، مما قد يفضي إلى الحكم بالكفر على وصف "مجمل" غير منضبط، ويتبع ذلك ما يتبعه من أحكام التكفير والردّة واتخاذ مواقف العداء والبراء.

وأصلُ هذه الفكرة في أصول الفقه الإسلامي، حيث عرّف الأصوليّون "العلّة" بأنّها: **"الوصف الظاهر المنضبط الذي بُنِيَ عليه الحكم، ورُبط به وجودًا وعدمًا"**[39].

إنّ عدم تعليق أوصاف الكفر والإيمان بالوصف الظاهر المنضبط، وربطها بالشعارات والأشكال؛ سوف يؤدّي بالضرورة إلى أوضاع كارثية نحن في غنى عنها.

ومن أمثلة هذه الانحرافات اعتبار "أعلام" الدول الحديثة "راية" تناقض راية التوحيد، فمن يحملها فهو يقاتل تحت راية عميّة، وهو داخل في مناط شركي! رغم أن "الراية" – كمفهوم عقدي – مرتبطة بشكل أساسي بـ "الولاء"؛ فلو كان الرجل يقاتل لرفع راية الإسلام والدفاع عن حقوق الأمة ودمائها وأعراضها؛ فهو تحت راية شرعية، حتى لو كان شعاره علمًا أخضر أو أزرق أو أحمر، وإنْ كان يقاتل تحت ولاءٍ شركيّ ورايةٍ شركية تعادي أهل الإيمان فهو الشرك، كما قال الشاعر (أبو سفيان بن الحارث) قبل إسلامه:

لعمرك إنّي يوم أحمل رايةً   لتغلبَ خيلُ اللاتِ خيلَ محمّدِ!

فمناط الشرك كما في البيت هو معاداة الرسول عليه الصلاة والسلام وجماعة المسلمين والسعي في قتالهم وتغليب الكفر عليهم. لأنّ الراية عبارة عن "مقصد" و"ولاء"، وليست "لونًا" أو "شكلا"، وشركيّتها من إسلاميّتها أمرٌ متعلّق أيضًا بالمقصد والولاء من وراء التجمّع خلفها. ولو كانت راية الشاعر حينذاك سوداء مع كلمة التوحيد، وكان مواظبا على هذا المناط الذي في البيت؛ كانت رايته شركية. ولو كانت رايته حمراء

[39] راجع "الوجيز في أصول الفقه"، د. عبد الكريم زيدان رحمه الله، ط 7 (مؤسسة الرسالة، بيروت، 1420 هـ) ص 203.

وانتهى عن هذا المناط وتاب ووالى المسلمين وقصد إلى الدفاع عنهم؛ فقد أصبح تحت راية إسلامية شرعية.

ومن الأمثلة كذلك تعليق وصف الكفر بالداخلين في البرلمانات باعتبار حَمْلهم حينذاك لوصف "مشرّعين"، فيصبح لفظ "مشرّع" مرادفًا لوصف "مشرك"، مع أنّ نصوص الكتاب والسنة لم تعلّق وصف الشرك بلفظ التشريع، بل علّقته - في هذا السياق - بوصف ظاهر منضبط هو **"التحليل والتحريم من دون الله"**، والدخول إلى البرلمان بل وحمل وصف "مشرّع" لا يستلزم الوقوع في هذا المناط الشركيّ، بل ولا يستلزم دخولهم للبرلمان ممارسة "التحليل والتحريم من دون الله"، بغضّ النظر عن الموقف الشرعي من المشاركة، إذ يكون مرتبطا بالواقع المقصود.

وهكذا، كلّما علّقنا مناطات الإيمان والكفر بأوصافها الشرعية المنضبطة؛ انحسرت الفوضى وانضبط التفكير المسلم واتّزن. مع التأكيد على ضرورة أخرى يجب أن يتحلّى بها "المتساهلون" في الألفاظ؛ وهي الالتزام قدر الإمكان بالألفاظ المُحكمة، والبعد قدر الإمكان عن الألفاظ المشتبهة، لسدّ مجال التوهّم وقطع الطريق على المتنطّعين. ومن خلال الجهدين معًا؛ نقتربُ من التوازن والقصد والتسديد والمقاربة التي أمرنا بها الشرع الحنيف.

****

وفي موضوع المشاركة السياسية هناك شبهة أخرى يطرحها الغلاة وهي قولهم: "هؤلاء المشاركون في العملية السياسية في الأنظمة العلمانية يشايعون هذه الأنظمة، ومن ثمّ فهم واقعون في كفر الموالاة لركونهم إليها"!

فهل حقّا تستلزم المشاركة السياسية في الأنظمة العلمانية المعاصرة مشايعة الطغاة والركون إليهم؟

نقول ابتداءً: لا يحقّق العبد المسلم إسلامه إلا بتحقيق العبودية لله عزّ وجلّ بقبول شرعه ورفض ما سواه، وإنّ أقل درجات الرفض هي الكره بالقلب، ودلالة هذا الكره: عدم المشايعة بالعمل. فلا يكون

المسلم مسلمًا وهو يوالي الأنظمة العلمانية المعادية لدين الله، أو وهو يرضى بها ويضفي عليها الشرعية مع رفضها لشرع الله وقبول ما سواه واجتماعها على غير ولاية الإسلام.

نقول ذلك ونوضّح أنّ المشايعة تعني الموالاة والمتابعة والمطاوعة.

قال الإمام الطبري في تفسيره في تفسير قوله تعالى: **{وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ}**: "قال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما **{وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ}** يقول: من أهل دينه، وقال مجاهد: **على منهاجه وسنته**". ا.هـ وقال ابن منظور في "لسان العرب": "**ويقال: شايَعَه كما يقال والاهُ من الوَلْيِ**". وقال كذلك: "**وأَصل ذلك من المُشايَعةِ، وهي المُتابَعة والمُطاوَعة**". ا.هـ

ومن هذا الباب فليس كلّ من شارك في العملية السياسية في هذه الأنظمة فهو واقعٌ في المشايعة، بل قد أظهر لنا الواقع نماذج شاركت في العملية السياسية ومع ذلك كانت أشدّ رفضًا وممانعةً للنظام العلماني ودوائر القرار فيه من نماذج أخرى قرّرت الاعتزال وعدم المشاركة، بل وأضفى بعضها الشرعية على الأنظمة العلمانية وأصحاب القرار فيها.

فهناك بعض المشايخ والتيّارات الدعوية في مصر، من المنتسبين لمسمّى السلفية (يعلمهم القاصي والداني) لم يشاركوا لا هم ولا أتباعهم في العملية السياسية، بل هم أبعد ما يكون عن هذه المشاركة، ولكنّهم مع ذلك كانوا ولا زالوا يُضفون الشرعية على هؤلاء الطغاة كمبارك والسيسي ويحرّمون الخروج عليهم، بل ويعينون أجهزة الدولة على إخوانهم المعارضين للنظام العلماني من الإسلاميين الذين يقولون بسقوط شرعية النظام، فهؤلاء أقرب إلى "مشايعة" الأنظمة العلمانية وموالاتها من غيرهم ممّن يشارك في العملية السياسية وهو معارض للنظام القائم[40]!

في المقابل، لدينا نماذج عديدة شاركت في العملية السياسية ومارست عملها السياسي من خلالها، ومع ذلك لم تقع في المشايعة والمتابعة والموالاة، بل كانت شديدةً على الطغاة الذين يحكمون، متبرّئة من باطلهم، ساعية لنصرة دين الله والدفاع عن حقوق الأمة، بل وكانت أول من طالها لظى هذا النظام العلماني عندما انقلب بالقوة العسكرية على خيارات الأمة، فكيف تُتّهم بمشايعته وموالاته؟!

[40] لا نقصد هنا تكفير هؤلاء، بل هدفنا البيان دون الحكم على الأشخاص.

فالقضية إذن أنّ المناط الشركيّ المحرّم هو "المطاوعة" و"الموالاة"، وأنّ هذا المناط المحرّم قد يتحقّق مع من يشارك في العملية السياسية، وقد يتحقّق مع من يعتزل هذه العملية. فقد يكون المشارِك مشاركًا انطلاقًا من رفضه لهيمنة العلمانية على بلاد المسلمين، ولا يقع من خلال مشاركته في مطاوعة النظام العلماني على باطله، ولا يواليه ولا يقرّ بشرعيّة تنحية شريعة الله. وفي المقابل، قد يكون المعتزل راضيًا بهذه الأنظمة ودوائر القرار العلمانية، بل ومضفيًا عليها الشرعية بكل ما أوتي من بيان وقوة؛ باعتبارها "وليّ أمرٍ شرعي" وإمامًا ينبغي له السمع والطاعة والصبر[41]!

ولذلك نؤكّد - كما ذكرنا سابقا - على أهمية إنزال الأحكام على الوصف الظاهر المنضبط، وضرورة تحديد "التكييف الشرعي" للأفعال؛ لأنّ الحكم الشرعي لا ينزل على الأفعال المجرّدة بذاتها في هذه القضية وأمثالها، بل هو متعلّق بالتكييف الشرعي لها، وهو كما رأينا بحاجة إلى عميق النظر والفقه، بعيدًا عن فوضى الغلوّ وسطحيّته.

دعوة للاشمئزاز

لقد سئمتُ جدّا، ولا بدّ من زفرةٍ تقيني خطر الانفجار!

سئمتُ من خطابنا المهترئ المبتذل الذي أصبح شبيها بالطقوس الجامدة التي نؤديها دون وعي، ونحسبُ أنّها تصنع شيئا في الناس، والواقع أنّ الكثير من عناصر هذا الخطاب هي موادّ تخدير وتسطيح لوعي الأمة.

سئمتُ من النماذج التي تُطالعني يوميا في الشبكة، فأبذل قصارى جهدي في حذف مصادرها، مع بعض المحاولات المتواضعة في نقدها وبيان فسادها، وإليكم بعضها:

- **نموذج خطاب الجهل والكذب على العلم:** كقول بعضهم: "سبحان الله، اكتشف العلماء أنّ كذا وكذا وهذا مصداق لقول الله عزّ وجلّ في القرآن أو قول نبيّه صلّى الله عليه وسلّم".. وفي الواقع

[41] راجع مقالنا "كيف الأمر إذا لم تكن جماعة"، منشور على شبكة الألوكة.

ليس ثمّة علماء في الموضوع، والقضية أنّ جاهلا ما - أو خبيثا ما - صاغ الكلمات في عتمةٍ نكدةٍ، وأشاع الخبر ففرحتْ به العقول السطحية التي لا تسأل عن مصدر أو توثيق! ومن أمثلة ذلك: قول بعضهم "إنّ وكالة ناسا للفضاء أقرّت بمعجزة شقّ القمر"، وهو ما لا أساس له من الصحّة! وقد جاء في حديث الآتِيَيْن اللذَيْن أَتَيا النبيّ صلّى الله عليه وسلّم ومرّا به على أشخاص يعذّبون وعلى نعيم الجنّة، والذي رواه البخاري في صحيحه من حديث سمرة بن جندب: "**..فانطلقنا، فأتينا على رجل مستلق لقفاه، وإذا آخر قائم عليه بكلوب من حديد، وإذا هو يأتي أحد شقّي وجهه ويشرشر شدقه إلى قفاه، ومنخره إلى قفاه، وعينه إلى قفاه، ثم يتحول إلى الجانب الآخر، فيفعل به مثل ما فعل بالجانب الأول، فما يفرغ من ذلك الجانب حتى يصبح ذلك الجانب كما كان، ثم يعود عليه فيفعل مثل ما فعل في المرة الأولى، قال: قلت: سبحان الله! ما هذان؟ فقالا لي: انطلق انطلق**". وعندما سألهما عليه الصلاة والسلام عمّا رأى في تلك الليلة أخبراه عن ذلك الرجل وقالا: "**وأما الرجل الذي أتيت عليه يشرشر شدقه إلى قفاه، ومنخره إلى قفاه، وعينه إلى قفاه، فإنه الرجل يغدو إلى بيته فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق**". تأمّل: "**فيكذب الكذبة تبلغ الآفاق**"!

- **ممارسة الاستغفال:** وهو ممّا يزيد من سطحية العقليات البسيطة، والنماذج عديدة: "انشر قبل الحذف" على كلّ مقطع أيّا كان، دون أن يكون ثمة خطر للحذف إطلاقا. ينشر صورًا من فيلم "إباحي" أوروبي، مع إخفاء وجوه النساء، ويدّعي - كذبًا - أنّها لنساء العراق وهنّ يُغتَصَبْنَ من قبل الجنود الأمريكيين! يخبرك بقصة المرأة التي أخذها الشيعة إلى المسجد وفتحوا مكبّرات الصوت وبدأوا باغتصابها؛ ليُسمعوا المسلمين صراخها وعويلها! وغيرها من الأكاذيب والقصص التي لا سند لها.. والهدف هو اللعب بعواطف المسلمين لترسيخ معانٍ قد يكون بعضها صحيحا دون الحاجة إلى كل هذا الكذب والغشّ والاستغفال!

- **نموذج خطاب الاحتجاج الطفولي غير المجدي:** "انظروا: هذه راهبة نصرانية ترتدي الحجاب الكامل ولا أحد يعترض عليها، بينما المسلمة يقولون عنها إرهابية.. انظروا: انتفضت حكومات الغرب لبضعة قتلى، ولم تنتفض لمئات الآلاف من القتلى في سوريا والعالم العربي".. إلى آخر هذه المقولات الاحتجاجية، حيث نحتجّ أمام عدوّنا الذي لا يزعجه أن نفنى جميعًا، ولا نفهم أنّه "لا حياة لمن تنادي"، وأنّنا لسنا أطفالا نبكي أمام أمهاتنا حتى يرأف قلبها وتستجيب لنا!

أشعرُ بالاشمئزاز الشديد من هذا الخطاب المتخلّف، الذي هو أشبه بمارد من عالم الظلام يُمسك بتلابيب الأمة ويجذبها إلى عوالمه المعتمة بكلّ قوة، فلا يُرتجى من انتشار هذه النماذج البائسة إلا توليد الأنماط الفكرية الشائهة، التي يشبه الحديث معها مطالعةَ أي صفحة تافهة ورخيصة في مواقع التواصل الاجتماعي!

وأدعو كلّ من يشعر بالاشمئزاز مثلي ألا يسكت، وألا يكتفي بالتجاهل والهروب من مصادر هذا الخطاب، بل علينا جميعًا أن نضرب بيدٍ من حديد على كلّ من يسوّل له عقله الانغماس في هذه التفاهات، علينا أن نشير إليه بأصابعنا مستنكرين، وأن نملأ أذنيه بصرخة غاضبة تقول له: "انفض عنك هذا البؤس يا أخي"!

ونحتاج من جهة أخرى أن نكون صبورين غاية الصبر، نمارس خطاب العلم والموضوعية حتى في أحلك الظروف، وفي البيئات التي لم تعتَدْ على هذا الخطاب؛ بسبب ما يُطالعها كلّ يوم من خطابٍ إعلامي فاسد ينخر في عقولها وينشر فيها الجهل والتخلّف والسطحية!

إنّ صرخةً واحدةً لا تكفي لإزالة هذا القيء الكثير، ولكنّ الحلّ لا يكمن في الهروب إلى بلاد أخرى؛ فسيواجهنا القيءُ في كلّ مدينة وقرية.. الحلّ هو أن تدوّي صرخاتنا جميعًا، نحن الذين أدركنا خطورة هذا الخطاب البائس ودوره في تخلّفنا الثقافي، وأن نبذل قصارى جهدنا في جعل الثقافة العلمية منهجا ينبغي توبيخ من يحيد عنه، وأن نربّي أطفالنا على الاشمئزاز من هذه النماذج، فيصبح هذا الاشمئزاز تيّارا طاغيا بينهم، يكبر معهم ويكبرون معه، فيقضي على أنماط الجهل والتخلّف السارية في العقول شيئا فشيئا.

من ملامح الفكر السياسي الفاشل

هو فكر غير صالح لإقامة دول؛ فهو مهووس دائما بملاحقة دقائق الأمور في تصرّفات الناس الفردية بل وأفكارهم، وغير مشغول بقضايا الدولة والمجتمع الحقيقية كالتنمية والتحديث ونقل التكنولوجيا والاكتفاء الذاتي في الماء والغذاء والدواء والسلاح، واجتياز الهوة الحضارية مع الغرب، وإشاعة الأمن والأمان والرحمة والعدل بين الناس، وصيانة الحرمات وردّ الحقوق إلى الناس وغيرها من وظائف الدولة.

مفهوم "تحكيم الشريعة" عنده هو ضبط أكبر قدر من تصرّفات الناس بتصوّره المثالي وآرائه الفقهية، ويتمحور ذلك حول "نظام العقوبات"، حتى لتكاد العقوبات تصبح مرادفا لتحكيم الشريعة عند أصحاب هذا الفكر! ويتحوّل مفهوم "تحكيم الشريعة" عند الناس إلى دولة بوليسية تتغوّل على خصوصيّاتهم وتلاحق ضعفهم لتبطش بهم عند أول زلّة، أو ما يُتوهّم أنّه زلّة!

بالإضافة إلى ذلك هناك أمر خطير جدّا، فهو - بإهماله للعلوم واجتياز الهوّة الحضارية والتحديث - يقوم بإعادة المجتمع إلى الوراء؛ حضاريا وعلميا وثقافيا، بحيث يتحوّل مجتمع مثل المجتمع السوري على سبيل المثال إلى شيء شبيه بالمجتمعات البدائية (لظروف تاريخية خاصّة بها)؛ كالمجتمع الأفغاني أو الصومالي، في طريقة اللباس ووسائل الحياة.

وهنا يقدّم هذا النموذج أسوأ شهادة يمكن تقديمها في حقّ الشريعة ومفهوم إقامتها.

إحدى مشكلات هذا الفكر أنّه غارق في التاريخ؛ فالتاريخ عنده مختلط بالوحي بحيث يصعب فصلهما.

والحلّ للتخلّص من هذا الفكر يبدأ من:

- الفصل بين "الوحي" و"التاريخ"، والعودة إلى قيم الحكم الراشد، ونبذ ما يسمّى "فقه التغلّب" والفقه السلطاني الذي تأصّل في العصور العباسية والمملوكية والعثمانية.

- استيعاب علوم العصر المتعلقة بالسياسة وإدارة الدولة والاقتصاد والتنمية والجغرافيا السياسية ونقل التكنولوجيا وغيرها من الخبرات التي تفتح الآفاق للمشتغل في ميدان التمكين، وتعرّفه على حجم المسؤولية التي يتصدّى لها.

هل ستعود الخلافة قريبا؟

هذا التساؤل هو عنوان عريض لزخم إعلامي غربي ملاحظ، خصوصا من قبل الدوائر اليمينية والصهيونية.

أعتقد أنّ علينا قراءة هذا الزخم الإعلامي الغربي في مقالات تتحدّث عن "عودة الخلافة" وتصريحات لمسؤولين أمريكيين وغيرهم بعمق أكبر ممّا نراه اليوم. فمنذ سنوات طويلة لا زال الكثير من الإخوة يردّدون إسطوانة قديمة مفادها: "أرأيتم، ها هم الكفار موقنون بعودة الخلافة.." وما شابه ذلك. ما أقوله: إنّ القراءة السطحية الأحادية على مدى سنوات طويلة لظاهرة متكررة يعكس خللا في التفكير، والإصرار الإعلامي الغربي على تكرار هذه الظاهرة والترويج لها مع فرح الكثير من الدعاة بها يعكس كذلك أمرًا علينا التفكير فيه، أي التفكير في مصلحة القائمين على الأجهزة الإعلامية الغربية من الترويج لهذا الكلام الشعاراتي في معظمه والبعيد عن واقع الأمة وما تعيشه من تخلّف وأزمات ونكبات.

إحدى القراءات التي أميل إليها هي أنّ أجهزة الإعلام الغربية تريد ربط مصطلح "الخلافة" وإعادتها بمشاريع همجية متخلّفة منفّرة لكلّ عاقل، فتكسب بذلك تشويه هذا المصطلح النبوي الشريف، وحصره في نطاق ضيّق بخلاف حقيقته الشرعية التي تعبّر عن قيادة سياسية للأمة أجمع، وعن نشوء حضارة عالمية رائدة تقود البشرية من جديد نحو الإيمان والفلاح والنماء، وتضع الإنسان في المكان الذي يليق به. ولن يظنّ إلا مغفّل أنّ المشاريع التي ينسب الغرب إليها الخلافة (كمشروع داعش على سبيل المثال)

ستحقّق هذه الأهداف العظيمة، ثم إذا فشل هذا المشروع، الذي لا يحمل شروط الاستمرارية وبناء الحضارة فضلا عن بناء دولة حقيقية؛ يُنسب ذلك إلى فشل مشروع الخلافة!

وهكذا؛ تكون هذه الظاهرة الإعلامية التي تتحدّث عن "قرب عودة الخلافة" ممارسة إعلامية غربية تُبعد الأمة عن الخلافة الراشدة[42]!

الفتوحات الوهمية

من أمثلة "السطحية الثقافية" التي تشوب أوساطنا الفكرية الإسلامية قضية المصارف الإسلامية أو المعاملات البنكية الإسلامية التي أخذت تنتشر في أوروبا، والتي قال عنها رئيس الحكومة البريطانية ديفيد كاميرون قبل نحو عامين كلاما جميلا يرحّب بها ويحثّ عليها.

هنا يأتي المثقّف الإسلامي فيجدُ في ذلك فتحًا عظيمًا واتجاهًا نحو الإسلام من قبل العالم الغربي "الجاهلي"، وأنّ هذه من "المبشّرات" التي تنبئ بسيادة الشريعة وقبول الناس شيئا فشيئا لدين الإسلام وأحكامه الربانية!

وتكمن المشكلة هنا أنّ هذا المثقّف لم يكلّف نفسه عناء البحث والتنقيب عن هدف هذه التصريحات والغاية من وراء تشجيع البنوك "الإسلامية" (على وجه الدقّة: بعض معاملاتها مستمدّ من الشريعة الإسلامية دون وجود التزام ديني شامل في تلك المؤسسات)، ولو كلّف نفسه عناء البحث والتنقيب، لوجد أنّ هناك "مصالح" ظاهرة بشكل فجّ، هي التي تقف وراء هذه التصريحات.

الأمر ببساطة أنّ زيادة الطلب على هذه المعاملات البنكية "الإسلامية" من الداخل والخارج شجّع القيادة السياسية على الترحيب بها والحثّ عليها؛ إرضاءً لأصحاب رؤوس الأموال الذين سيجنون الأرباح الطائلة لو انتشر المزيد من تلك البنوك!

[42] للمزيد حول الموضوع أرجو مراجعة الدراسة التي نشرتها بعنوان "التغلب والشورى والأمة وشبهات المبطلين".

فبينما كان المثقّف "الإسلامي" يرى في هذه الظاهرة اقترابًا من منهج الإسلام، وإنْ كان طفيفا، فإنّ الواقع الحقيقيّ يُظهر أنّها كانت تأكيدًا على المفهوم الأخلاقي الذي يحكم سلوك الناس في المجتمعات الغربية، وهو مفهوم "المصلحة"؛ فبقدر ما يحقّق الأمر المصلحة والنفع يكون هو المختار، بغضّ النظر عن أي توافقات أخرى ليس لها شأنٌ في حسابات السياسة النفعية!

أمراض فتّاكة

الشريعة والشمول

هل تحدّث القرآن عن كل شيء؟

هناك مقولة خطيرة ضربت عقول الكثير من المسلمين مفادها أنّ القرآن الكريم يحوي كلّ شيء نحتاجه في حياتنا: ثقافة، حضارة، أخلاق، اقتصاد، اجتماع، سياسة، علم.. إلخ.. وتنتهي العديد من النقاشات بالمقولة التالية أو ما يشبهها: "لدينا في القرآن كل شيء ولا نحتاج أي شيء من خارجه".

في نقاش علمي تاريخي قال أحدهم كلاما عميقًا ورائعا مفاده: أنّ القرآن كتاب دين وهداية للبشر، وليس كتاب تاريخ أو علوم أو رياضيات. كان الردّ عليه: "فهمك ناقص، فالقرآن الكريم شامل لكل شيء، لقوله تعالى: (ما فرّطنا في الكتاب من شيء)".

في مناسبة أخرى نقل أحدهم مقولة عميقة للرئيس البوسني الراحل والمفكر علي عزت بيجوفيتش يقول فيها: "الحضارة تُعلّم أما الثقافة فتُنوّر، تحتاج الأولى إلى تعلّم، أما الثانية فتحتاج إلى تأمّل!"، ومن قرأ بيجوفيتش يعلم أنّه خصّص لثنائية الثقافة والحضارة أكثر من 30 صفحة في كتابه المهمّ **"الإسلام بين الشرق والغرب"**، لكن الردّ على هذه المقولة جاء مرّة أخرى مختَزَلا: "ديننا يقول بأنّ القرآن الكريم إذا تعلّمناه وتأمّلناه وخشعنا في تلاوته فهو يعلّم وينوّر درب الإنسان المؤمن، ففيه الحضارة وفيه الثقافة، به نكتسب كل معارفنا وأسلوب معاملاتنا مع غيرنا". انتهى النقل.

تعمّدت نقل هذين النموذجين - مع بعض التصرّف في العبارة بما لا يخلّ بالمعنى - من مشاهد واقعية يعيشها خطابنا الإسلامي، وهو ليس نقلا انتقائيّا، فهذه المقولة (أنّ القرآن فيه كلّ شيء ولا نحتاج لشيء خارجه) تأتي دائمًا للردّ في صورة الاعتزاز الديني، كفهم سطحي خاطئ لمفهوم "الشمول" في الدين، رسّخه الخطاب الإسلامي المعاصر في عقل المتلقّي المسلم.

علينا أن نطرح على هذا الخطاب تساؤلات عديدة وأولها: إذا كان القرآن الكريم يحتوي على كلّ شيء من تاريخ وعلم وحضارة وثقافة، فمن البدهيّ أنّه يحتوي على كلّ ما جاء في الدين؛ فلماذا لا نجد أبسط

التفاصيل عن الصلاة، التي هي أحد أركان الإسلام الخمسة، كعدد الصلوات في اليوم وعدد ركعات كل صلاة وغير ذلك؟!

ونتساءل كذلك: لو قلتم إنّ المقصود بالكتاب هو كل الدين، أي القرآن والسنة وما حُمّل عليهما من طرق الاجتهاد، فكيف يمكن للدين أن يبتّ في تاريخ الشعوب وهو لم يتحدث عن كل الشعوب؟ بل حتى الشعوب التي ذكرها لم يذكر أسماءها ولا أماكن انتشارها ولا الدول المختلفة التي حكمتها وغير ذلك من التفاصيل.. ثمّة معلومات هائلة في علم واحد - وهو التاريخ - لا نستطيع العثور عليها في القرآن الكريم ولا السنّة الشريفة! وقس على ذلك سائر العلوم كعلم الأحياء والكيمياء والفيزياء والرياضيات والفلك والجغرافيا والجيولوجيا وغيرها.. بالطبع لا يحتاج الإنسان العاقل الكثير من التفكير ليعلم تهافت هذه المقولة التي تُسقط معنى الآية على علوم الدنيا كلّها، ولكننا نحتاج أحيانا أن نقيم الحجّة على من يلقي الكلام على عواهنه.

ونحن إذا رجعنا إلى أصول الفهم المغلوط الذي أنشأ هذه المقولة سنجد أنها استندت إلى فهم خاطئ للآية **{وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ}** (الأنعام: 38).

يقول القرطبي في "الجامع لأحكام القرآن": "قوله تعالى: **{مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلكِتَابِ مِن شَيْءٍ}** أي في اللوح المحفوظ فإنه أثبت فيه ما يقع من الحوادث. وقيل: أي في القرآن **أي ما تركنا شيئًا من أمر الدين إلا وقد دَلَلْنَا عليه في القرآن؛ إما دلالة مبينة مشروحة، وإما مجملة يُتَلقّى بيانها من الرسول عليه الصلاة والسلام، أو من الإجماع، أو من القياس الذي ثبت بنصّ الكتاب؛** قال الله تعالى: **{وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ}** [النحل: 89] وقال: **{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}** [النحل: 44] وقال: **{وَمَآ آتَاكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ}** [الحشر: 7] فأجمل في هذه الآية وآية «النحل» ما لم ينص عليه مما لم يذكره، فصدق خبر الله بأنه ما فرط في الكتاب من شيء إلا ذكره إما تفصيلاً وإما تأصيلاً؛ وقال: **{ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ}** [المائدة: 3]". انتهى.

يرشدنا ذلك أولا إلى اختلاف المفسّرين في فهم الآية، فمنهم من قال إنّ الكتاب هو "اللوح المحفوظ"، ومنهم من قال إنّه القرآن الكريم، ولكننا مع ذلك سنرى كيف تعامل المفسّرون مع مفهوم الآية باعتبارها تقصد القرآن الكريم، ونلاحظ أنّ الإمام القرطبي فهم من البدء أنّ الأمر متعلّق بالدين، لا بعلوم الدنيا التي كانت واسعة ولا يُعقل وجودها جميعًا في الدين، فقال: "أي ما تركنا شيئاً من أمر الدين إلا وقد دَلَلْنَا عليه في القرآن"، ويتابع شرحه لعلمه أن النصّ القرآني وحده لا يشمل كل ما جاء به الدين فيقول: "إما دلالة مبينة مشروحة، وإما مجملة يُتَلقّى بيانها من الرسول عليه الصلاة والسلام، أو من الإجماع، أو من القياس الذي ثبت بنص الكتاب؛ قال الله تعالى: **{وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَابَ تِبْيَاناً لِّكُلِّ شَيْءٍ}** [النحل: 89] وقال: **{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ}** [النحل: 44] وقال: **{وَمَآ آتَاكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ}** [الحشر: 7] فأجمل في هذه الآية وآية «النحل» ما لم ينص عليه مما لم يذكره". وهكذا يسدّ القرطبي الباب على من جعل القرآن متضمّنا لكل العلوم التي يحتاجها الإنسان، بل يسدّ الباب على من يحصر علم الدين بالقرآن.

وهناك مفسّرون آخرون فهموا الآية بطريقة شبيهة، واعتبروا أنّ الآية إذا كانت تقصد بالكتاب "القرآن" فالحديث عنه باعتباره كتاب هداية، فلم يترك شيئا من الهداية لم يوجّهه للمخاطَبين، يقول ابن عطية في "المحرّر الوجيز" في تفسير الآية: "والتفريط: التقصير في الشيء مع القدرة على ترك التقصير، والكتاب: القرآن وهو الذي يقتضيه نظام المعنى في هذه الآيات، وقيل اللوح المحفوظ، ومن شيء على هذا القول عام في جميع الأشياء، **وعلى القول بأنه قرآن خاصّ في الأشياء التي فيها منافع للمخاطبين وطرائق هدايتهم**". انتهى.

نعم، فالقرآن كتاب هداية للبشر، يخبرهم بطريق الرشاد الذي لا يمكنهم التوصل إليه بعقولهم القاصرة، ولكنه لا يحلّ محلّ عقل الإنسان الصانع للحضارة، وهنا المحكّ.

إنّ أخطر ما في هذا الفهم الخاطئ للشمول أنّه يعاند توجيهات القرآن للإنسان، ففي الوقت الذي توجّهنا الآيات للنظر في هذا الكون وما فيه من ظواهر طبيعية، وفي الوقت الذي انساحتْ الأمة لتنهل من الحضارات الأخرى ولتبدع عقولها المفكّرة خطوات فذّة في درب الحضارة الإنسانية بتأثير مباشر لكتاب ربّها

عزّ وجل؛ ينكفئ هذا الخطاب[43] على نفسه، متقوقعًا على جدل كلامي جديد، يتعامل مع آيات القرآن خارج إطار سياقها الذي نزلت فيه ومن أجله، ومتنازلا عن مهمّة صناعة الحضارة جاعلا من "الرسالة" صندوقًا سحريّا يرجو منه حلولا لمشكلات الدنيا!

على الرغم ممّا كان لفكرة "شمولية الإسلام" من خير تميّزت به الصحوة المعاصرة التي انطلقت في بدايات القرن الماضي؛ فقد أصابت الفكرة ذاتها المسلمين في مقتل، وذلك حين طُرحتْ في سياقات ومعان مخالفة لطبيعة الإسلام، كتلك الأطروحات التي جعلت من القرآن كتاب "علوم" يتم فتحه والإشادة به كلّما حدث توافق لفظي - وإنْ كان بعيدا أو مشتبها - بينه وبين إحدى نظريّات العلم البشري المحدود. أو كتلك الأطروحات التي تجعل من الدين صندوقا يحوي حلولا تفصيلية لكل مشاكل العصر، فبدلا من توجّه الإنسان المسلم بطاقاته وقدراته العقلية التي وهبها الله له لحلّ هذه المشاكل، يستعيض عن ذلك بالعودة إلى النصوص ومحاولة "مطّها" و"ليّها"، ليخرج بحلٍّ يُضفي عليه صفة "المشروعية" و"القدسية"، مع أنه عبارة عن جهد بشري نظري، لكن الفرق بينه وبين الجهد المطلوب أنه بدلا من التوجّه للمشكلة الواقعية والعمل على حلّها في إطار السنن الكونية وأدوات الواقع كما يحثّه الدين، استدار لها وذهب للنصّ الشرعي محاولا استخراج أي توافق لفظي ليقول إنّ الآية كذا أو الحديث كذا هو الحلّ للمشكلة كذا، مع العلم بأنّ الحلّ الذي يطرحه ليس هو القيم والمبادئ التي تحويها الآية بقدر ما هو الفكرة التي يتخيّلها حول الحلّ المطلوب، مع الغفلة عن أبرز العناصر التي ينبغي الالتفات إليها عند محاولة إيجاد حلّ؛ كالتجربة التاريخية، والظروف الواقعية، والأدوات المتوفرة، وإمكان الممارسة.

[43] غنيّ عن البيان أنّ الحديث ليس عن الخطاب الإسلامي كلّه، وإنما عن قطاعات واسعة ومؤثرة منه.

أزمة الثنائيات القاتلة

نحن نعاني من أزمة حقيقيّة يمكن تسميتها أزمة "الثنائيات القاتلة"، في كلّ قضية من قضايانا ينبغي أن يكون الصواب في أحد طرفين متنافرين.

فإذا كانت القضية هي "التمكين"، فالتمكين مسار واحد: إمّا المشاركة السياسية البحتة والنضال السلمي كمسار لاستلام الحكم والتمكين، وإمّا الثورة كمسار وحيد. وكأنّه محكومٌ على الأمّة أن تحصر نفسها في هذه المناكفة الثنائية بين تيّارين ولا مجال إلا لتضاربهما، أو كأنّه ليس أمام العمل الإسلامي الساعي للتمكين إلا هذين الخطّين، أو كأنّ التمكين أساسا هو عملية "أحاديّة المسار"!

وإذا كانت القضية هي "النقد"، فإمّا أن تؤيّدني فلا يخرج منك أيّ نقد لي، وإمّا أن تكون ضدّي؛ فيكون كلّ نقد يصدر عنك بمثابة "سهام" خبيثة تعبّر عن حقدك وكراهيّتك لي!

وإذا كان الحديث عن محنة جماعة "الإخوان المسلمون" فأنت بين موقفين لا ثالث لهما: إمّا أن تتعاطف مع مظلوميّتهم وتؤيّدهم في محنتهم، وإمّا أن تقتصر في الحديث على أخطاء الماضي التي أدّت إلى الكثير من الكوارث بعد ذلك. وكأنّه لا يستقيم للمرء الانتفاع من دراسة أخطائهم في السابق، مع التعاطف معهم وتأييدهم في مظلوميّتهم الحالية!

ومن أكثر الأسئلة التي تمثّل إشكالية لدى الكثير من الدعاة هي تساؤلهم: هل هذه الوسيلة التي فشل استخدامها هي طريق التمكين؟

والسؤال بحدّ ذاته يحمل الخلل المنهجي في طريقة التفكير ابتداءً..

فمن قال إنّ "الوسيلة" يجب أن تكون "طريقة حصرية للتمكين"؟

ومن قال أساسا إنّ التمكين له طريق واحد أو وسيلة واحدة؟

ومن قال إنّ فشل استخدام وسيلة معيّنة، في ظرفٍ معيّن، يعني استبعادها نهائيّا في القادم؟

الخلاصة: أنّ هناك أزمة فكرية تجعل الأشكال والوسائل مركز اهتمام محوري، بحيث يوضع مصطلح ضخم له دلالة رحبة كمصطلح "التمكين" إزاء وسيلة من الوسائل التي وفّرها الواقع وحاولت الحركة الإسلامية اقتناصها. ولذلك نصرّ على التفكير المنهجي الذي يعيد في كلّ مرّة مسح الواقع الذي أمامه وكلّ ما فيه من فرص وثغرات ووسائل تمكّنه من تحقيق شيء يقدّمه إلى الأمام ولو خطوةً واحدة فقط ليستخدمها، وإنْ أخفق يلتفت فورًا إلى غيرها، وإذا استخدم وسيلة لا يعلّق كلّ شيء عليها، بل يعلم أنّ بإمكانه استخدام غيرها في نفس الوقت. فمن قال مثلا إنّ الحراك السياسي يتعارض مع الدعوة؟ ومن قال إنْ الدعوة والتربية تتعارضان مع الحراك الثوري في الشارع؟

القضية أن لكلّ شيء شيء، ومتى أمكن اقتناص فرصة تُقدّم الحركة إلى الأمام كان ذلك متعيّنًا، شريطة ألا يكون خوضًا في باطل وألا يكون خطوة نحو الوراء!

****

نموذج لثنائية قاتلة

- سين: "يا أخي تريد منّا أن نسأل كل فرد من الأمة بدعوى الشورى"؟!

- جيم: "لا، معك حقّ؛ فالأفضل أن يقوم تنظيم من التنظيمات بإعلان نفسه خلافة وبقطع رأس كل فرد من الأمة لا يخضع له.. المسألة محسومة ولا ينتطح بها عنزان: تكفيرهم وقتالهم وقطع رؤوسهم، أسهل من استفتائهم وتحقيق شوراهم"!

المغالطة الموضوعية التي يضعها الأخ صاحب السؤال هي أنّه يُقابل بين أقصى طرفي الشذوذ؛ فإمّا أن نتجاهل الأمة تماما ونبطل مفعول **"فمن تأمّر منكم على غير مشورة من المسلمين فاضربوا عنقه"** (كما قال عمر بن الخطاب؛ مصنف عبد الرزاق)، وإمّا أن يكون الأمر معقّدا يتخلّله ضرورة استفتاء نحو مليار ونصف مسلم بعد "تنخيلهم" والتفتيش عمّن يصلح ليختار ومن لا يصلح! وكأنّ الأمة معدومة من العلماء والأشراف والفضلاء وسادة القوم ووجوه الناس، أو كأنّه لا معنى لقول عمر الذي قاله في محضر

الصحابة وأجمعوا عليه: **"من بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي تابعه تغرّة أن يقتلا"**[44] (صحيح البخاري).

إنّ العقلية الثنائية التي نتحدّث عنها هي التي تعتبر أنّه ينبغي دومًا الاختيار بين خيارين؛ فإذا تخاصمتْ جهَتان، فلا بدّ أن تكون معاداتك لإحداهما موالاةً للأخرى؛ إذا كنت معارضًا للتحالف الأمريكي فأنت داعم لتنظيم البغدادي، وإذا كنت معارضًا لتنظيم البغدادي فأنت داعم للتحالف الدولي لا محالة!

داعش أو أمريكا.. السيسي أو الفوضى..

هكذا يتحدّث الطغاة لإغواء الشعوب المسحوقة، وكانت أداة الابتزاز دومًا هي "السلاح"!

يقول أهل الانبطاح والخذلان للناس: نحن والطغاة.. أو الغلوّ والدماء والتطرّف!

ويقول أهل الغلوّ للناس: نحن.. أو الطواغيت الكفرة وعلماء السوء الذين حولهم! وكأنّ الأمة قد خلتْ من سواهم ومن سوى الخونة والعملاء والطواغيت!

حتى أمريكا تقول للناس: نحن.. أو الفوضى والإرهاب!

أما أهل السنة والجماعة فيقولون للناس: إنّنا ندعوكم إلى العدل الذي جاء من عند الله، إلى الرحمة المهداة والكلمة السواء.. فلا ثنائيّات من الباطل يرهقون بها الأمة، ولا يسلبونها كرامتها وحريّتها وحقوقها التي أعطاها الله بدعاوى باطلة.

الحقّ يكتفي بما لديه من حقّ كي يدعو الناس إليه، وهو يتعامل مع عقولهم وفطرهم السليمة. أما الباطل فهو يتعامل مع الجانب العاطفي السطحي، ويستخدم الطرفَ الآخر الواقعَ في أقصى درجات الانحراف المقابلة له ليقنعهم بقبول انحرافه!

---

[44] راجع دراسة الكاتب تحت عنوان "التغلّب والشورى والأمة، وشبهات المبطلين"، منشورة على الشبكة.

إنشاء التعارض بين إرادة الأمة وإقامة الشرع

من الأزمات التي افتعلتها بعض التيّارات الإسلامية المعاصرة: إنشاء التعارض بين "إقامة الشرع" و"إرادة الأمة"، فإذا أردتَ أن تحكّم الشرع ينبغي أن ترفض إرادة الأمة، وإذا أردتَ الرجوع لإرادة الأمة فأنت مخالف للشرع.

والعجيب في الموضوع أنّ من يحمل هذا الفهم الإشكاليّ يرى أنّ نجاح مشروعه يكون في التفاف الأمة حول "المشروع"، فهو يقبل إرادة هذه الأمة فقط إذا اختارت مشروعه وأفكاره، ويرفض إرادتها دون ذلك، أو إنْ لم يكن متأكّدا من نواياها. إنّه يسيء - من حيث لا يدري - إلى هذه الأمة؛ فيخاف من إسناد الاختيار لها ولا يثق بها، ويريد منها، مع ذلك، أن تلتفّ حوله!

جاء في صحيح البخاري في حديث وفد هوازن أنّ الرسول صلّى الله عليه وسلّم استشار الناس في ردّ أموال هوازن عليهم: **"فقَام في المسلمينَ، فأَثْنَى علَى اللهِ بمَا هوَ أهلُهُ، ثمَّ قالَ:أمَّا بعدُ، فإنَّ إخوانَكُم هؤلاءِ جاؤونَا تائبينَ، وإنّي رأيتُ أنْ أرُدَّ إليهم سبيَهمْ، فَمَنْ أحبَّ منكُم أنْ يَطِيبَ ذلكَ فليَفْعَلْ، ومَن أحبَّ أنْ يكونَ على حَظِّهِ حتى نُعْطِيَهُ إيَّاهُ مِن أوَّلِ ما يَفِيءُ اللهُ علينَا فلْيَفْعَلْ". فقالَ الناسُ : "طيَّبنَا يا رسولَ اللهِ لهُم". فقالَ لهُم : "إنَّا لا نَدْرِي مَنْ أَذِنَ منكُم فيهِ مِمَّنْ لم يأْذَنْ، فارْجعوا حتى يرفعَ إلينَا عرفَاؤكُم أمرَكُم". فرجعَ الناسُ، فكَلَّمهُم عرفاؤُهُم، ثم رجَعوا إلى النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلمَ فأخبَروهُ: أنَّهُم طيَّبُوا وأَذِنُوا"**. الشاهد: عبّر الناس عن إرادتهم التي تشملهم من خلال "عرفائهم"، وهم من يمثّلونهم ويَعْرفون رأيهم من أسيادهم وشرفاء قومهم.

وعن كعب بن مالك في حديث البيعة: **"قَالَ رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ: أَخْرِجُوا إِلَيَّ مِنْكُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا مِنْكُمْ يَكُونُونَ على قَوْمِهِمْ، فَأَخْرَجُوا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا مِنْهُمْ؛ تِسْعَةٌ من الخَزْرَجِ وثَلَاثَةٌ من الأَوْسِ"** (أخرجه الهيثمي ورجاله رجال الصحيح، وصحّحه الألباني في تخريج "فقه السيرة"). الشاهد: النقباء كانوا ممثّلين عن قومهم لتكون إرادتهم في بيعة النبيّ عليه الصلاة والسلام تمثيلًا عن إرادة القوم

أهل الشوكة والنصرة من سكّان المدينة، وتعريفًا لهم بتفاصيل هذه البيعة حتى يكونوا على علم بشروطها وحقوقها.

وجاء في لسان العرب عن معنى العريف: "وعَرِيفُ القوم: سيّدهم. والعَريفُ القيّم والسيد **لمعرفته بسياسة القوم**، وبه فسر بعضهم بيت طَرِيف العَنْبري، وقد تقدَّم، وقد عَرَفَ عليهم يَعْرُف عِرافة. والعَريفُ النَّقِيب وهو دون الرئيس، والجمع عُرَفاء... وفي الحديث: العِرافةُ حَقٌّ والعُرفاء في النار؛ قال ابن الأَثير: العُرفاء جمع عريف وهو القَيِّم بأُمور القبيلة أَو الجماعة من الناس **يَلي أُمورهم ويتعرَّف الأَميرُ منه أَحوالَهُم**، فَعِيل بمعنى فاعل، والعِرافةُ عَملُه، وقوله العِرافة حقّ أَي فيها مَصلحة للناس ورِفْق في أُمورهم وأَحوالهم، وقوله العرفاء في النار تحذير من التعرُّض للرّياسة لما في ذلك من الفتنة، فإنه إذا لم يقم بحقه أَثمَ واستحق العقوبة" (انتهى من لسان العرب لابن منظور).

وجاء في لسان العرب أيضًا عن معنى النقيب: "والنَّقيب العَريفُ، **وهو شاهدُ القوم وضَمِينُهم**؛ ونَقَبَ عليهم يَنْقُبُ نِقابةً: عَرَف" (انتهى من لسان العرب لابن منظور).

هذه الروايات الصحيحة وغيرها واضحة الدلالة على اعتبار رأي الأمة وموقفها من الأحداث السياسية على وجه الخصوص[45]، وأنّ موقفها هذا الذي يعرضه العرفاء أو النقباء - وهم بمثابة الممثّلين عن الأمة عند الحاكم وعن الحاكم عند الأمة - له وزنٌ في اتخاذ القرار السياسي، ولا يتعارض ذلك مع إقامة الدين في أمة مسلمة. وهذا رسول الله صلّى الله عليه وسلّم يتعرّف أمرَ الناس ويهمّه موقفهم، بل لم يصبح سيّدا على المدينة إلا بعد بيعة زعماء الأنصار له، فلم يفرض نفسه على شعب لم يرض به، ثم يأتينا في العصر الحاضر زعماء فصائل مِن البشر غير المعصومين يريدون فرض حُكمهم وأيديولوجيّتهم على الأمة، دون أن يكون لها رأيٌ أو أثرٌ في القرارات السياسية المتعلّقة بشؤونها!

يكمن التناقض في أن تدّعي بأنّك تحارب وتكافح من أجل نصرة شعب مسلم يريد إسقاط طاغية مستبدّ، وأن تتودّد لهذا الشعب من خلال وصفه بكلّ معاني التشريف والتكريم والإباء.. ثمّ إذا تحدّثتَ

[45] للتفصيل في الشورى ودور الأمة في اختيار من يحكمها يُرجى مراجعة دراسة للكاتب بعنوان "التغلب والشورى والأمة، وشبهات المبطلين".

عن قضية "الحُكم"، جعلتَ مجرّد التفكير بإعطاء هذا الشعب حقّه في اختيار من يحكمه وفي تقرير مصيره؛ جريمةً لا ينبغي الاقتراب منها أو التصريح بها، بل هي "شركٌ" أو قريبٌ منه والعياذ بالله!

إنّ من يرفض إعطاء الشعوب المسلمة حقّها في اختيار من يحكمها وحقّها في تقرير مصيرها السياسي؛ يريد في المقابل حصر هذا الحقّ بجماعته وحدها، أي إنّ جماعته - بنظره - هي صاحبة الحقّ الحصريّ في تقرير مصير الأمة، وهو في الواقع يعزل أمة بأكملها عن شؤونها السياسية، ويريد لقادة فصيل واحد أن يحتكروا اتخاذ القرار في تنصيب الحاكم وفي مجريات الحكم.

إنّه يزعم أنّ الأصل هو "تحكيم الشرع" وليس "تحكيم الأمة"، وأنّ الشرع هو الذي يحدّد طبيعة النظام السياسي[46] وليس الأمة، لكن الذي يحدث في الواقع أنّه يريد تحكيم "فهمه" هو للشرع، ويرفض أن تختار الأمة ممثّليها ممّن تثق بهم، ليكون الأمر شورى بينهم وليحدّدوا ملامح النظام السياسي الذي ينبغي أن يكون[47].

ولمعاينة بعض ظواهر هذا الطرح الإشكالي، الذي يتنكّر للأمة فيما هو حقّ لها، ويستغلّها لتلميع صورته في كلّ فرصة، نطرح بعض المشاهد الواقعية:

المشهد الأول:

- يقول المتحدّث باسم إحدى الجماعات: "الأمة باسلة كريمة أبيّة تثور على الطواغيت لإقامة دين الله" (مغازلة).

- حين يتمّ التلويح بردّ الأمر إلى هذه الأمة (الباسلة الكريمة الأبيّة التي تريد إقامة دين الله)؛ تصبح عبارة عن مجموعة من الفسّاق والجهلة والرعاع الذين لا يمكن إسناد الأمر إليهم!

المشهد الثاني:

---

[46] بالطبع هذه المقولة غير دقيقة، راجع مقالنا "بين الديمقراطية والآليات الشرعية الإسلامية: الجزء الأول"، حيث فصّلت مصادر التلقّي في تحديد طبيعة النظام السياسي وشكله.

[47] للتفصيل في كيفية اختيار الأمة للمثّليها ودورهم في النظام السياسي، راجع "بين الديمقراطية والآليات الشرعية الإسلامية: الجزء الثاني".

- تتبجّح إحدى الجماعات مفاخرةً بالتفاف الناس حولها، وبأنّهم راضون عن عملها ويرحّبون بها؛ للتدليل على "شرعيّتها" في المجتمع وقبول الناس لها (احترام إرادة الأمة والثقة بها حين تكون في صالحهم).

- حين يتمّ الحديث عن إعطاء الأمة حقّها في اختيار من يحكمها وتحديد شكل نظامها السياسي، يصبح ذلك مرفوضًا؛ لأنّ الأصل تحكيم الشرع وليس تحكيم الأمة كما يقولون! (مصادرة إرادة الأمة والتشكيك فيها حين لا تُضمن لصالحهم).

المشهد الثالث:

- يطوف مراسل إحدى الجماعات في إحدى المدن ليُتيح للناس التعبير عن رأيهم في تأييد الجماعة ونزاهتها وإخلاصها (حرية التعبير عن الرأي).

- نفس الجماعة تنظّر كثيرا في نقد "حرية التعبير" باعتبارها أحد أركان الديمقراطية "الشركية"، وأنّ إتاحتها مطلقًا ستؤدّي إلى التعبير عن الكفر والشرك والإباحية والعياذ بالله! (استحضار النماذج المتطرّفة لسلب حرّية الناس في التعبير). مع عدم وجود أي فصيل مخالف أو صوت معارض في ظلّ سيطرة هذه الجماعة على المدينة التي كان المراسل يطوف فيها ويستطلع آراء الناس!

****

والخلاصة أنّه لا تناقض بين أن يختار الشعب حكّامه ويقرّر مصيره السياسي، وبين أن تكون السيادة للشرع؛ فلم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقيم شرع الله في المدينة ويكون حاكما عليها إلا بمبايعة سادتها له، ولو قُدّر أنهم رفضوا مبايعته لما كان له أن يكون حاكما عليهم، فقد خيّرهم ولم يُجبرهم، وقال لهم في البيعة: **"أَخْرِجُوا إِلَيَّ مِنْكُمْ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا مِنْكُمْ يَكُونُونَ على قَوْمِهِمْ"**، فكان هؤلاء النقباء (أو العرفاء) ممثّلين عن قومهم، معبّرين عن اختيارهم. وإنّ إنشاء التعارض من قبل بعض المعاصرين بين "إرادة الأمة" و"سيادة الشرع" هو نوع من "الخيال المريض" إنْ صحّ التعبير؛ إذ يفترض هؤلاء خيارًا تقوم فيه الأمة المسلمة برفض شرع الله علانية، فوق ما في ذلك من إهانة للأمة وانعدام للثقة فيها، مع الافتراض المسبق القبيح بأنّ إرادتها ستتجه نحو الكفر ومعاداة الشرع، بل ولا يدري المرء كيف يطمح

هؤلاء لإقامة "دولة إسلامية" أو "خلافة راشدة" في مجتمع لا يثقون بما يمكن أن يفرزه خياره؟! وكيف ستستقرّ أمور هذه الدولة "الإسلامية"، التي تطمح نحو الريادة وقيادة الأمة ونشر دين الله، إذا كان يغلب على مجتمعها الكفر والفسوق والعصيان؟!

من أجل ذلك نقول: إنّ افتراض وجود مجتمع يغلب عليه الكفر والفسوق ومعاداة الشرع؛ يعني أنّ هذا المجتمع ليس أهلا لإقامة نظام "إسلامي" يُراد منه أن يكون نموذجًا هاديًا ونقطة انطلاق لحكم راشد يندفع نحو بناء الحضارة. وإنّ الخطوة الأولى التي تسبق إقامة الدولة حينئذ هي الدعوة إلى الله، وجعل قيم الإسلام هي الغالبة على هذا المجتمع، وهو ما قام به رسول الله صلى الله عليه وسلّم؛ إذ لم يتعجّل الهجرة إلى المدينة ليقيم دين الله فيها، بل بعث بمصعب بن عمير ليدعو إلى الله زمنًا ويهيّئ الأجواء هو والصحابة الكرام، حتى دخل الإسلام كلّ بيت في المدينة، وأصبح هو أمرها الغالب، رغم وجود اليهود والمشركين. ولم يدخل المدينة إلا عندما أصبحت الغلبة في مجتمعها لهذا الدين، فمشى فيها آمنًا مُطاعًا كما تقول الروايات: "..**فنزل رسولُ اللهِ جانب الحرَّةِ، ثم بعث إلى الأنصارِ فجاؤوا إلى نبيِّ اللهِ وأبي بكرٍ فسلَّموا عليهما، وقالوا: اركبا آمنَين مطاعَين. فركب نبيُّ اللهِ وأبو بكرٍ، وحفُّوا دونهما بالسلاحِ، فقيل في المدينةِ: جاء نبيُّ اللهِ، جاء نبيُّ اللهِ، فأشرفوا ينظرون ويقولون: جاء نبيُّ اللهِ، جاء نبيُّ اللهِ..**" (صحيح البخاري).

إشكالية الموقف من الغرب

يعاني المشهد الفكري في حيثيّات العلاقة بالغرب من حالتين متناقضتين تنطلقان من نفس العوار المعرفي، وهو "فقدان الثقة بالشخصية الذاتية لهذه الأمة".

الحالة الأولى - وهي مصابة بالهزيمة النفسية والانبهار - تنظر إلى منتجات الغرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية على أنها معيار ثابت لا ينبغي التفكير في تجاوزه لأنه "نظام عالمي" علينا القبول به، ومن "التخلّف" الدعوة إلى مخالفته، فإذا ما تحدّثتَ عن رفض الديمقراطية كنظام

للحكم لما في جوهرها من فساد قيمي، بادركَ بالحديث حول كونها أرقى ما وصلت إليه البشرية، وأنها هي التحقيق الفعلي للقيم والمبادئ الإسلامية!

والحالة الأخرى لديها حساسية تجاه كلّ شيء قام الغرب به في هذه المجالات، فهو "جاهليّة" كلّه دون تفريق، فيكون الموقف الأساسي هو "الرفض"، وتبيان فساد كل جزئية في هذه المجالات الحيوية، دون تمحيص شرعي موضوعي للقبول أو الرفض، فإذا ما تحدّثتَ عن الأخذ بآليات دلّت التجربة على نجاعتها وعدم مخالفتها لأحكام الشريعة، بل على تحقيقها لمقاصد الشريعة؛ بادركَ بتهمة "الانضباع" بالثقافة الغربية و"الانسلاخ" عن هويّتك الإسلامية، فقط لأنّ الغربيّين اتّخذوا هذه الآلية في السياسة! وخذ مثالا على ذلك الحديث عن "استقلال القضاء" أو "الفصل بين السلطات" رغم وجود شواهد لها في التجارب الراشدة، وكيف يقابله بعضهم بالنفور والتهم الجاهزة!

فالحالتان تجعلان موقف الغرب في هذه المجالات "مؤثّرا" أساسيا في خياراتهما، حيث يغيب عنصر "الثقة بالنفس"؛ إذ تعتوره تلك الالتفاتة المتوجّسة، التي تراقبُ بين الحين والحين الموقفَ الغربي؛ في السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية وغيرها، فينطبع هذا الموقف على خياراتها السياسية مدركةً أو غير مدركة!

والحالة السويّة هي التي تمضي بخطوات واثقة في الخيارات المعرفية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية وغيرها، واضعة نصب عينيْها معيار "الشرعية الإسلامية"، وأدوات التفكير الاستراتيجي والعلمي والواقعي، لتأخذ من التجارب والمعارف والعلوم ما لا يتناقض مع الشريعة بل يخدم مقاصدها، ويُفيد الأمة في مسيرة التمكين والتقدّم والنهضة، سواء أخذ الغرب به أم لم يأخذ، فلا ينبغي أن يكون خيار الغرب في تلك المجالات مؤثّرا في خيارنا - سلبًا أو إيجابًا - لذاته، أي لمجرّد كونه خيارا للغرب.

التفكير خارج الصندوق

حين نتحدّث اليوم عن "تداول السلطة" كآلية للحدّ من الاستبداد الذي عانت منه الأمة لِقرون، يأتي من يقول لنا بسطحيّة عجيبة: "إنّ هذه الفكرة من الغرب العلماني الكفري"! رغم أنّ آلية تداول السلطة لا علاقة لها بالعلمانية وبمخالفة الشرع لا من قريب ولا من بعيد.

مأساة هؤلاء أنّهم يضيّقون مجال الإبداع والاستفادة من تجارب التاريخ، ويقارنون حكّام اليوم بالخلفاء الراشدين؛ صفوة الصحابة ممّن أجمعت الأمة على عدالتهم، وقد بيّن لنا رسولُ الله صلّى الله عليه وسلّم فضلهم على غيرهم، بل كانوا من المبشّرين بالجنّة.

وبالعودة إلى أولئك الصحابة رضوان الله عليهم وإلى الأجيال الأولى من المسلمين، نجد أن فكرة "تداول السلطة" - بصيغة ما - كانت حاضرة في أذهانهم، وكانت من ضمن الاقتراحات السياسية التي تمّ تداولها قبل بيعة أبي بكر الصدّيق رضي الله عنه تحت السقيفة.

جاء في صحيح البخاري في رواية السقيفة الطويلة: **"فقال قائل من الأنصار: أنا جذيلها المحكك، وعذيقها المرجب، منا أمير، ومنكم أمير، يا معشر قريش"**. وفي رواية أخرى في صحيح البخاري أيضا: **"فقال حباب بن المنذر: لا والله لا نفعل، منا أمير، ومنكم أمير، فقال أبو بكر: لا، ولكنّا الأمراء، وأنتم الوزراء، هم أوسط العرب دارا، وأعربهم أحسابا"**.

وجاء في رواية الزهري لقصة السقيفة في مغازيه: **"إنّ الأنصار قالوا أولا: نختار رجلًا من المهاجرين، وإذا مات اخترنا رجلًا من الأنصار، فإذا مات اخترنا رجلاً من المهاجرين كذلك أبدا، فيكون أجدر أن يُشفق القرشيّ إذا زاغ أن ينقضّ عليه الأنصاري، وكذلك الأنصاري"**.

وتأمّل عميق فهم المؤرّخ الزهري للأمر حين يقول: **"فيكون أجدر أن يشفق القرشي إذا زاغ أن ينقضّ عليه الأنصاري، وكذلك الأنصاري"**، وهي الفكرة الأساسية التي تقصد إليها آلية "تداول السلطة"؛ فلا حكم يدوم ولا استبداد يستقرّ، بل هناك رقابة دائمة ومسؤولية لإتقان هذه الوظيفة التي أوكلته فيها

الأمة، وهو مجرّد وكيل خادم لها، فيبذل غاية الوسع في العدل والرحمة والبناء والعمران، ويمتنع مع ذلك من توريثها لأبنائه أو مقرّبيه، ولا يصبح أمر الخلافة دُولَةً بين فئة ما أو حزب ما أو أسرة ما.

كان سلفنا صالحًا – في بعض مجالات صلاحه – بإطلاق عقله في التفكير والإبداع خارج صندوق العادات والأعراف، ولَعمري كيف يكون المسلم بخلاف ذلك وهو الذي قرأ في كتاب الله عزّ وجل ذمّ العزيز لصفة اتّباع أعراف الآباء دون تفكير وتمحيص لمضمونها، قال تعالى: **"وإِذا قيلَ لهُم اتَّبِعوا ما أَنْزَلَ اللهُ قالوا بَل نَتَّبِعُ ما أَلْفَيْنا عَلَيْهِ آباءَنا أولَوْ كانَ آباؤُهم لا يَعقِلون شَيْئًا وَلا يَهْتَدون"** (البقرة: 170).

وهؤلاء الذين يرفضون الفكرة لمجرّد كونها "من الغرب"، أو لمجرّد أنها لم ترد في تراثنا الإسلامي، يرتكبون جريمة في حقّ عقولهم قبل كلّ شيء؛ فهم يمنعون أنفسهم من التفكير في حلول للواقع، ومن الاستفادة من تجارب التاريخ الطويلة، ومن الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى، ويتصدّرون - مع ذلك - للقيادة والحكم!

وليس هذا مدحًا لآلية تداول السلطة بقدر ما هو عرضٌ لنموذج متخلّف في التعاطي مع الأفكار الجديدة، التي قد يكون لبعضها جذورًا في تراثنا الإسلامي، حيث يغلب منطق الرفض غير المبرّر، بما هو أشبه بـ "الرّهاب" الذي يُغلق آفاق التفكير الموضوعي، ويقدّم شعارات العداء بين يدي كلّ فكرة جديدة، لاعتماده بشكل أساسي على صندوق واحد من الأفكار، ينهل منه ولا يتجاوزه، فإذا صادف أفكارًا خارج هذا الصندوق، رماها بكلّ نقيصة وسعى لتشويهها.

أزمة ردود الأفعال

في أعقاب أحداث فرنسا، بدءًا من قتل صحفيي "شارلي إيبدو" مرورا بحادثة احتجاز الرهائن وصولا إلى أحداث الشغب التي تلت ذلك.. في أعقاب ذلك كله ينتظر العالم الآن مراجعات جديدة في الخطاب الإسلامي وظهور خطاب "مخفّف" جديد بعد الأحداث وما سينجم عنها من ردود فعل رسمية وشعبية،

وذلك على غرار ما حدث بعد أحداث 11 أيلول عام 2001، حيث ازداد الترويج لما يسمّى من قِبل خصومه وأنصاره - ويا للمفارقة - بـ "الإسلام المعتدل"، ذمّا ومدحا. وسننتظر أيضا رواج خطاب الغلوّ بنسخة أكثر تطرّفا وبعدا عن منهج الاستدلال عند أهل السنة بإسقاط ظواهر بعض النصوص وإحياء الأقوال الشاذة لخدمة هذا الخطاب.

المشترك بين الخطابين (الخطاب المُفَرّط الذي يحاول "تهذيب" الإسلام ليتوافق مع معايير الحضارة الغربية، والخطاب المُفْرِط الذي يزيد من جرعات الغلو والتطرّف مبتعدا عن منهج أهل السنة) المشترك بينهما أن كلا الخطابين عبارة عن "ردّة فعل" على الأحداث، وكلاهما يمثّلان نوعين شائعين من التفكير؛ فالأول هو نموذج الشخص الذي يزداد تنازلا وانبطاحا خشيةً من بطش العدوّ الغاضب، والثاني هو الذي يزداد عنادًا وتشدّدًا في موقفه أكثر من السابق مناكفةً لذلك العدوّ الغاضب. كلاهما يضع العقل جانبا وعندما يريد تبرير موقفه بالدين يبحث في النصوص وهو محقون بالوجهة التي يريدها مسبقا، فيبحث في مشتبه النصوص وضعيف الأقوال عمّا يدعم موقفه الذي اتخذه مسبقا في أعماق نفسه، وكلاهما يعزل النصوص عن سياقها وظروفها وواقعها الذي نزلت فيه.

فيقول الأول: إنّ الإسلام يمنح الناس الحرية في التعبير عن معتقدهم أيّا كان، ولا يحق لأحد أن يمنعهم من ذلك والله هو الذي يحاسبهم. مع أنّ الدول العلمانية المتبجّحة بالحرية والليبرالية لا تمنح هذه الحرية المطلقة بهذا الشكل، وتضع حدودا لحرية التعبير، وثمة قوانين تقضي بتوقيع العقوبات على من يتعرّض لأحد ما بالسبّ والشتم!

ويقول الثاني من الجهة الأخرى: إنّ الإسلام يبيح للمسلم أن يقتل من شاء من الكفار لمجرّد كونهم كفارا، حتى لو كانوا من غير المحاربين، فكل أهل بلاد الكفر محاربين عنده، ومن ثم يصبح على المسلم - حتى يبرئ ذمته أمام الله - أن يفجّر فيهم أو يطلق عليهم الرصاص أو يدهسهم أو يخرّب ممتلكاتهم أو يبصق عليهم كأضعف الإيمان[48]، دون استثناء الأطفال والنساء والعجزة من ذلك!

[48] هذه دعوة العدناني المتحدث باسم تنظيم داعش.

وهكذا يتحوّل المسلم في الخطاب الأول إلى كائن طوباوي يتحدث عن مجتمع خيالي، يثير سخرية الناقمين عليه من خصومه باطنا، مع استغلالهم له ظاهرا في مؤتمرات التسامح الديني وحوار الأديان!

ويصبح في الخطاب الثاني أشبه ما يكون بالمجرمين وقطّاع الطرق وحثالة البشر، وأبعد ما يكون عن نموذج القوة مع العدل والرحمة والذي تجسّد في النبي عليه الصلاة والسلام وصحابته الكرام من بعده رضي الله عنهم أجمعين.

ويميّز كلا الطرفين أيضا انقطاعهما - بخلاف منهج الإسلام - عن الواقع الذي يتحدّثان عنه؛ فكلاهما يرسم - من خلال النصوص التي ينتقيها ويلوي عنقها - واقعا بعيدا عن الواقع الذي نعيشه، فبينما يشطح الأول ليتخيّل مجتمعا لا يحكمه نظام أو قانون ويُباح فيه كلّ شيء، يشطح الآخر إلى تخيّل مجتمع تقوم فيه الأقلية المسلمة في أوروبا بكل ما تستطيع لإيذاء الغالبية التي تعيش معها، بدءًا من البصق عليها وممارسة الأخلاق النجسة، مرورا بتخريب الممتلكات قدر المستطاع، وصولا إلى القتل والتفجير؛ حتى تبرئ ذمّتها أمام الله، وليس عليها التفكير بنتائج أفعالها بعد ذلك!

وفي هذا الخضم الموحش، الذي يتولى عملية الجذب فيه طرفا الإفراط والتفريط، مستغلّين المشاعر المتضاربة.. في هذا الخضّم نرجو أن يقوى صوت خطاب العدل، الذي يصدح بالحق غير منطلق من ردّة فعل خائفة أو ناقمة، مع عدم انقطاعه عن الواقع الذي يعيشه، ناظرا في مآلات أفعاله، واضعًا مصلحة الأمة ودينها ومقدّراتها ودماءها وأعراضها في أعلى قائمة أولوياته، جادّا في خطابه ومقدّرا لمآلاته جيّدا.

نريد أن نرى السياسي الذي اسودّت عيناه من التفكير في خطاب يرعى مصالح أمته، جلبًا لنفع ودفعًا لمضرّة. ونريد الداعية المتحرّر من أيديولوجية التنظيم النكدة، فيقدّم الدينَ الخالص على أيديولوجيا الحزب، وحفظَ الأمة على شعبية الجماعة، وصوتَ الضمير الذي يكاد يموت في أعماقه على نشيد القطيع الصاخب في التنظيم!

الاستبداد: الخطر المحدق بالثورات

لماذا ثار الشباب على هؤلاء الطغاة؟

تبدو الإجابة على هذا السؤال بدهيّة واضحة، إلا أنّ الأحداث التي تمرّ بالأمة تباعًا تشير إلى سلوكيّات تسير في اتجاه مضاد لهذه البدهية؛ بدهية إسقاط الطغيان وتحرير الإنسان من أغلال الحكومات الخائنة العميلة لتنهض الشعوب وتُوزّع الثروات بالعدل، وكل ما يمكن أن يقال في هذا السياق.

ثمة استبداد كامن فينا لم نلتفت إليه بما فيه الكفاية. تحدّثنا عن ممارسات الطغاة الإجرامية كثيرًا ونسينا أنفسنا: ما الذي يمنعنا من تكرار هذه الممارسات؟ على أيّ شيء وطّنّا أنفسنا لنمنع مثل هذا الاحتمال النكد إذا ما كانت لنا الدولة؟

يريد العاملون في الحقل الإسلامي أن تكون لهم الدولة؛ لينشروا العدل والأمن وليقيموا شرع الله، ولكن هل هم جديرون بذلك حقّا؟

هناك أزمة كبيرة يعيشها الشباب العربي في خضمّ هذه الثورات العربية التي اجتاحت المنطقة، تكمن في منسوب العنف الكبير واستخدام القوة في حلّ أي خلاف، كردة فعل على ما يقوم به الطغاة في قمع شعوبهم.

أعلنتْ دار القضاء التابعة لإحدى الجماعات الإسلامية في سوريا عن وفاة أحد المسجونين نتيجة لتعذيبه بشكل شديد من قبل شباب كانوا قائمين على التحقيق معه. يتساءل المرء هنا: ما الذي دفع هؤلاء لاستخدام العنف؟

لماذا خرجت الشعوب العربية في بعض البلدان تنادي بإسقاط النظام؟

هل من أجل أن يسقط ويحلّ مكانه أشخاص آخرون يقومون بنفس الممارسات مع كلّ من يخالفهم ويعترض على سياساتهم؟! هل هناك فرق بين أن يكون الطغيان طغيانا محضا وبين أن يكون مزيّنا بـ "رتوش" من الشعارات الإسلامية؟!

مخطئ من يظنّ أنّ الأمر مقتصر على داعش وأخواتها، بل إنّ الشباب الذي ينضمّ لمثل هذه التنظيمات ويمارس تلك الممارسات هم شباب هذه الأمة، ولكم أن تلقوا نظرة على مشجّعي داعش الذين يعيشون بيننا، وشحنات الاستبداد والقهر الهائلة التي يحملونها في قلوبهم المريضة؛ فلم يولد هؤلاء مؤيدين لداعش ولم يتغيّروا فجأة بعد تأييدها، بل وافقتْ داعش طبائع وأهواء حملوها، ولم يجدوا مشكلة مع السلوك الذي يقمع المخالف ويلقي به في حفرة القبر عند أول اعتراض!

نحن نمارس القمع والاستبداد في خلافاتنا الفردية، ولعلّنا قد سمعنا جميعًا عن بعض التيارات "الإسلامية" التي تمارس سياسة "فتل العضلات" لمنع فلان المخالف من إلقاء درس في المسجد، فكيف لو أصبحت أجهزة الدولة الأمنية بيد هذه الجماعة أو تلك؟!

لا أزعم أنّ استبداد العاملين للتمكين الإسلامي سيكون مماثلا لاستبداد الطغاة اليوم، ولكنّ أي قدر من الاستبداد والطغيان مرفوض، وقبول القليل مدعاة لتقبّل المزيد من الانحراف في المستقبل، وهؤلاء الطغاة لم يهبطوا على أكتافنا فجأة في غفلة عن أعين التاريخ!

وأنا أعلم أنه ليس هناك حلّ سحري لمثل هذه المعضلة، ولكن عندما أفكر في هذه الظاهرة وأستعرض النماذج الكثيرة لها أشعر بحكمة خفية تكمن وراء تأخّرنا عن التمكين.

وفي الطريق تظهر بعض النماذج التي تبيّن لنا خطورة الاستبداد، والتي تتطلّب منّا اهتماما كبيرًا وتعزيزًا لقيم الحرية والمشاركة، ومراجعةً لمفاهيم الحكم القديمة في تراثنا على ضوء القيم الراشدة التي ننشدها، لنمضي ونحن على بيّنة من أنّنا نسعى لتحقيق تلك القيم، لا لاسترجاع أمراضنا التاريخية التي عانَيْنا منها لقرون.

العلاج

حطّم جدران الأوصياء!

كنت في نقاش مع أحد الإخوة الذين لا يرون لعقلهم دورًا في معرفة الحقّ، حيث يرى هذا الأخ أنّه فاقد لآليات الاجتهاد ومن ثم فعليه أن "يقلّد" مشايخه تقليدًا أعمى مبنيّا على الثقة، ولا ينبغي له أن يناقش أو يجادل في الدين أي توجّه آخر!

سألته سؤالا محرجًا: هبْ أنّك ولدتَ في مدينة "قم" الإيرانية الشيعية، أي عند من تعتبرهم "ضالّين" من المشايخ، هل كنت ستتّبع مشايخك هناك وما ربّوك ونشّأوك عليه، أم سوف تخرج من قفص التبعية للأشخاص لتبحث عن الحقّ حيثما كان دون خوف؟!

التقليد الأعمى يعني حرفيّا أنّك استغنيت عن نعمة وهبها الله لك، وهي نعمة العقل والتفكير والوعي والحرية، وتريد - بخلاف ذلك - الارتكاس في قطيع يردّد ما يُملى عليه دون وعي أو تمحيص، فلو انحرف "الزعيم" الموجّه، الذي يملك صندوق الحقيقة (ولا أحد منزّه عن الانحراف) فستكون أنت نتيجةً نكدةً لانحرافاته الشخصية!

****

يا طالب الحقّ اقرأ كلّ شيء!

يا طالب الحقّ حطّم جدران الأوصياء!

لا تسمح لأحد بأن يتحكّم بقراءاتك فيكون أشبه بالوصيّ عليك!

اقرأ كلّ شيء، حتى لِمن يقال لك عنهم إنهم "منحرفون" و"مبتدعة"، فما أدراك ربّما يكون من قال لك ذلك هو "المنحرف" و"المبتدع"! هل أنت واثق بأنّ ما ولدتَ عليه من مذهب ومن نشأت بينهم هم الحقّ الذي ليس وراءه إلا الباطل؟!

إنّ الافتراض بأنّ التيّار الفكري أو الديني أو التربوي الذي التقطك أول مرة ولقّنك "تصوّره" عن الحقّ هو الحقّ لا رَيْب؛ هو افتراض باطل ينحرف بوسيلة الوصول إلى الحقيقة، فبدلا من أن تكون الوسيلة هي البحث الموضوعي المبني على التمحيص والبرهان مع الاستعانة بالله، تصبح تقليدَ ما نشأنا عليه نحن وآباؤنا، فيتحوّل معيار الحق والباطل من معيار منفصل عن الأشخاص والجماعات، إلى معيار تحدّده البيئة والظروف والجماعة التي ولدنا فيها، وهذا مما ذمّه الله تعالى في كتابه حين قال: **"وإذا قيل لهم اتّبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتّبع ما وجدنا عليه آباءنا أوَلَوْ كان الشيطان يدعوهم إلى عذاب السعير"** (لقمان: 21).

لقد وهبكَ الله عزّ وجلّ عقلا مفكّرا، ومنحك أداة اللجوء إليه والاستعانة به ورجاء الهداية منه؛ فلا تجعلْ أحدًا وصيّا على عقلك ليقول لك: "لا تقرأ كذا".. بل كن باحثا عن الحقيقة مستعينا بالله عزّ وجلّ، واعلم أنّك ما دمتَ طالبا للحقّ، مخلصا في ذلك، راجيًا العونَ والسدادَ من الله عزّ وجلّ؛ فلن يضيّعك ربّك، وكيف يضيّعك وهو الذي قال: **"والذين جاهَدوا فينا لَنَهْدِيَنَّهُم سُبلَنا وإنّ الله لَمَعَ المُحسنين"** (العنكبوت: 69).

فلا تخش في الله لومة لائم، ما دمت طالبا للحقّ في الله ولله.

الثقافة من أجل الحوار

الإنسان في السياق الثقافي كالسفح؛ كلّما قلّتْ ثقافته كان أكثرَ صَقْلًا وأشدّ انحدارًا، وكلّما ازدادت ثقافته كانت تضاريسُه أكثر نتوءًا وخشونةً.

يظهرُ هذا من خلال الحوار معه في القضايا الثقافية؛ فهو أملس، زَلِقٌ، لا يُسعفك بمُستقبِلاتِ الكلام الواعية إنْ كنت صاحب ثقافة وكان شِبْه مُعدمٍ منها. فإذا حدّثته بما لم يطّلع عليه كنت أمام أحدِ رجلين:

رجلٍ تنتهي إلى آخر كلامك معه سريعًا؛ لانعدام التفاعل الباعث على الحوار، ورجلٍ يُخطئ فهمَك فيُسيء إلى نفسه قبل أن يسيء إليك.

والإنسانُ خشنُ الملمس كثير النتوءات والتجاويف إذا كان صاحب ثقافةٍ، وكلّما ازدادت ثقافته وتبحّر اطّلاعه كان سفحه أسهل للصعود، وكانت نتوءاته وتجاويفه أعمق وأصلب وأكثر خشونة. فإذا حدّثته بما اطّلع عليه أو بما لم يطّلع عليه كان أرحب أفقًا وأسمى منطقًا، وأحرى لفهم ما ينطق به لسانك ويرمي إليه عقلك.

فإذا علمتَ ذلك، وعلمتَ أن "الحوار" ضرورة إنسانية، لا يقوم من دونها مجتمع سليم ولا تنهض أمة ماجدة؛ كان حريّا بك أن تدرك خطر الثقافة في حياتنا. وإذا كانت "القراءة" هي باب الثقافة الأوسع، أدركتَ أنّها ارتواءُ قلبك الذي لا تستقيم لك حياةٌ دونه، ولا يُمهَّدُ لك طريقٌ نحو المجد والعلاء والنهوض دون النهل من ينابيعه.

فكنْ رجلا خشنًا أعملتْ فيه رماح الثقافة التجاويفَ والنتوءاتِ الثريّة الخشنة، ولا تكنْ كالحائط الأملس تنزلقُ عنه الأشياء فلا يناله شيءٌ من خيرها.

ولقد وهبك الله نعمة الكلام، وقال لك محذّرا: **"مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ"**، فحريٌّ بك أنْ تنطق بما نهلتَ من معارف الحقّ، وأنْ تُمسك عن الأقاويل الباطلة التي تكدّستْ في وعاء قلبك لخلوّه من أنوار العلم وامتلائه بظلمات الجهل.

فليس لك من وسيلة، وأنت إنسانٌ حرّ ذو عقل وبيان، إلا أن تدفع عن نفسك هذه العتمة بما تُطيق روحك من أضواء المعرفة، فإذا تأسّس ذلك في قلبك على هدًى وكتابٍ منير، وانعقد على تقوى وإخلاص وقصدٍ حسنٍ؛ كنتَ على جادة الفلاح، وكنتَ أقربَ من التوفيق وأبعد عن الضلال.

واعلم أنّ مبتدأ الوحي الذي نزل به الروح الأمين على قلبِ نبيّك – صلّى الله عليه وسلّم - ليكون من المنذرين؛ هو قوله عزّ وجلّ: **"اقرَأ بِاسم رَبّكَ الذي خَلَق"**، وأنّ هذا الوحي قد نزل **"بلسانٍ عربيٍّ مبين"**، فأولى لك أن تعتبر بذلك إنْ كنتَ من أولي الأبصار، وقد قال سبحانه: **"فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ"**.

إلى صديق لم يمارس الثقافة بعد

أزعمُ أنّ إحدى أكبر المشكلات التي يعاني منها العمل الإسلامي اليوم هي مشكلة ضحالة الثقافة والانعدام - شبه التامّ - لممارسة القراءة والاطلاع. ولا أقصد بطبيعة الحال "القراءة الحزبية" التي يتمّ إملاؤها على المنتسبين للتنظيم من الأعلى، أو "ينصح" بها "الأخ المسؤول" أو "أمير الجماعة"؛ فهي عبارة عن عملية "قولبة" تهدف إلى صناعة نُسخ مكرّرة ممسوخة من العقول النمطية، التي تفقد ذاتيّتها وأخصّ خصائص الإنسان لصالح التبعيّة الفكرية المحضة لمفاهيم صاغها رجلٌ أو بضعة رجال في ظروف خاصّة وسياق معيّن.

وإنما أقصد بالقراءة والاطلاع ممارسة الفرد للتثقّف الذاتي، النابع من فطرة البشر في حبّ المعرفة والحقّ، في أي فرع من فروع المعرفة: كالتاريخ والفكر والدين والعلوم بمختلف أنواعها، وعدم الانغلاق أمام أي مادة ثقافية تحت تهديد الهيمنة الحزبية أو "المشيخيّة" أو المذهبية؛ لأنّ الامتناع عن الاطلاع على مادة ثقافية ما انصياعًا لأمر فلان من البشر غير المعصومين يعني أنّك تسلّمه عقلك وتفكيرك بشكل مباشر! فيغدو هو - لا أنت - المتحكّمَ بحريّتك كإنسان، وتغدو أنت فاقدًا لأخصّ خصائص الإنسان التي تميّزه عن الحيوان، وهي "حرية الاختيار".

لقد خلق الله لنا هذه الحرية من لدن آدم لا لنهدرها ونتنازل عنها، بل لننتفع بها كما ننتفع بالسمع والبصر وبسائر ما وهبنا المنعم جلّ وعلا. ومن أعجب العجب أنّ عالمًا ملحدًا - هو ستيفن هوكينج - أصرّ على ممارسة حريّة الاختيار الذاتية التي وهبها الله له، رغم فقدانه لأبسط مقوّمات التعبير عنها، وانحباسه في قيود العجز شبه التامّ، بينما يضع أبناؤنا "المسلمون" أغلال التبعيّة الفكرية حول عقولهم ويسلّمونها رخيصة لبشر مثلهم لم يميّزه الله بعصمةٍ أو زيادة حواس، وينسون رسالة الإسلام الذي جاء ليحرّر البشر من كلّ عبودية لغير الله، سواء كانت عبودية روحية أو اعتقادية أو فكرية.

****

أيّها الصديق الذي لم يمارس الثقافة بعد..

أعلمُ أنّك تمتلك القدرات العقلية والطاقات الوجدانية التي تؤهّلك لتكون مبادرا مشرقا فاعلا بل ورائدا في الطريق الصعب الطويل. وإنّما جارتْ عليك بيئتُك والأجواءُ التي عشتَ ونشأتَ وترعرعتَ فيها؛ فحدّدتْ مساحة حضور عقلك وفكرك، وطمرتْ طاقاتك الدفينة، وأعاقت انطلاق روحك نحو العَلاء والنماء.

أنت الآن أمام مهمّة صعبة؛ مهمّة تحرير روحك وعقلك من أغلال الواقع الضحل وقيود البيئة الفقيرة، ولا أجدُ لك مثل الكتاب، ومثل صحبة الصالحين السائرين في طريق العلم والثقافة والدعوة والتفكير.. لا أجد لك مثل ذلك زادًا يُسعفك بالنور الذي يوسّع آفاقك ويُشعل طاقاتك من جديد، لتتوهّج نفسك بحبّ المعرفة والمبادرة والاشتغال الجادّ بقضايا أمّتك والإنسانية جمعاء.

إنّها مهمّة صعبة أيّها الصديق، ولكنّها ضرورية.. ضرورية لتكون الإنسان الذي خلقه الله بكامل قدراته، لا يُهمل منها ذرّة واحدة من طاقةٍ وهبها الله له وسخّرها ليكون خليفته في هذه الأرض.

ويومًا ما ستكتبُ أيّها الصديق.. ستكتبُ تجربتك الفكرية والشعورية وتضيف من قلبك إلى هذا العالم..

في داخلك أديبٌ جميل، شاعرٌ رقيق، قاصٌّ مبدع ومفكّرٌ عميق..

غايةُ ما في الأمر أنّ روحك الجميلة تودّ لو أنّك تسكب حبرها الأنيق كلماتٍ على بياض العمر..

إنّ قلبكَ ليخشى مبتدأ الكلام، فينعقدُ على الصمتِ مذهبًا، وإنّك لتحجبُ جمالَ روحك عنّا بمطاوعته، فاعصهِ واكسرْ قيد حروفك المشتاقة للبياض!

ستمضي عبارتُك - الحبيسة من قبلُ – كالطفل في مدارجه الأولى..

ستتعثّر بخفقات القلق، وستجلدُها عيون الحاقدين، ولكنّها ستنمو كالبيلسان في بادية الكلام لو استطعتَ تجاوز ذلك واثقَ الخطو مؤمنا بصدق الكلمة وبهائها وجدواها..

واعلم أنّك لو أفلحتَ في ذلك زدتَ حياةً للحياة، وروحًا للروح، وعقلًا للعقل، وجمالًا للجمال!

تمّ بحمد الله

شريف محمد جابر

جمادى الآخرة - آذار

1436هـ - 2015م

عكا - فلسطين

للنقاش والمراجعة

https://www.goodreads.com

للتواصل

sharef.mg@gmail.com

فيس بوك

https://www.facebook.com/sharefmg

تويتر

https://twitter.com/sharefmg